وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغـواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم :علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخم في الجزائر مابين 1990 – 2020

من إعداد الطالبين:

– رزوق أحمد التجاني

– بكاي علي رفيق

الأستاذة المشرف:

– عبد الحفيظي عيسى

لجنة المناقشة

- علاوي صفية	**أستـاذ التعليم العالي**	**رئيســا**
- عبد الحفيظي عيسى	**أستـاذ (محاضر)**	**مشرفا**
- جدي العربي	**أستـاذ التعليم العالي**	**ممتحـنا**

السنة الجامعية 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي – الأغـواط

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم :علوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

أثر الانفاق الحكومي على معدلي البطالة و التضخيم في الجزائر مابين 1990 – 2020

من إعداد الطالبين:

– رزوق أحمد التجاني

– بكاي علي رفيق

الأستاذة المشرف:

– عبد الحفيظي عيسى

لجنة المناقشة

-	أستـاذ التعليم العالي	رئيســا
-	أستـاذ (محاضر)	مقررا
-	أستـاذ التعليم العالي	ممتحـنا

السنة الجامعية 2023/2022

الإهداء 1

أهدي هذا العمل المتواضع إلى عائلاتنا الذين لم يتوانوا في الدعاء لنا في كافة أطوار حياتنا،

إلى الأستاذ المشرف الذي ساهم في إرشادنا خلال مسارنا في إعداد هذا العمل، وإلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير بجامعةالاغواط الذين كان لهم الفضل في وصولنا لهذه المرحلة من مشوارنا الدراسي، وإلى كل طلبة الكلية

الإهداء 2

إلى من أُفضِّلها على نفسي، ولِمَ لا؛ فلقد ضحَّت من أجلي

ولم تدَّخر جُهدًا في سبيل إسعادي على الدَّوام

(أُمِّي الحبيبة).

نسير في دروب الحياة، ويبقى من يُسيطر على أذهاننا في كل مسلك نسلكه

صاحب الوجه الطيب، والأفعال الحسنة.

فلم يبخل عليَّ طيلة حياته

(والدي العزيز).

إلى أصدقائي، وجميع من وقفوا بجواري وساعدوني بكل ما يملكون، وفي أصعدة كثيرة

أُقدِّم لكم هذا البحث، وأتمنَّى أن يحوز على رضاكم.

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمد الله تعالى وأشكره على نعمه وحسن عونه وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، صلوات ربي وسلامه عليه.

وأتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الفاضل الدكتور عبد الحفيظي عيسى ، على حسن قبوله الإشراف على هذا العمل، وتقديمه لنا النصح والتوجيه طيلة فترة البحث. فبارك الله فيه.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالتحية والشكر إلى أعضاء اللجنة الكرام على قبولهم إثراء هذا العمل

الملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على معدلات البطالة و التضخم في الجزائر خلال الفترة (1990-2020) ، من خلال استعراض تطور الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري وتطور معدلات البطالة و التضخم في الجزائر لنفس الفترة، والإعتماد على نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة والمتباطئة(ARDL) ،باستخدام Eviews ، وقد تم إجراء إختبارات إحصائية كيفية وكمية لدراسة إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات خلال الفترة الممتدة بين 1990-2020.

وخلصت الدراسة إلى نتائج اعتمدنا عليها لتقديم توصيات بخصوص هذا الموضوع أهمها أن هناك علاقة عكسية بين الإنفاق الحكومي والبطالة وعلاقة طردية بين الانفاق الحكومي و التضخم ، إذ كلما ارتفع الإنفاق الحكومي انخفض معدل البطالة ،كما خلصت الى علاقة في الاجل القصير و علاقة توازنية بين الانفاق العام و التضخم كما لسياسة الانفاق العام تاثير ضعيف و عكسي على معدل التضخم اي كلما زاد الانفاق العام انخفضت نسبة التضخم قليلا وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية، وما يظهر في حالة الجزائر التي تسعى دائما كغيرها من دول العالم إلى محاربة البطالة.

The most important of this study is analysis and measurement that contributed to the government's participation in work for a long period and in Algeria during the period (1990-2020), through a review that took the government in both parts and continues for a long period and is still in Algeria for a certain period, and relying on self-tracking models for time gaps is a consequence. And lagging (ARDL), using Eviews, statistical tests were conducted on how to study the stability of time lineages of changes during the differences between the years 1990-2020.

The study concluded that based on our four results, the leader of this topic should suggest the most important of which is that there is an inverse relationship between the cessation of government and unemployment, and a deferral relationship between government spending and our ability, as the higher the average government, the more it cannot be suspended. It also concluded a relationship in the deferral and a balancing relationship between public spending, and just like policy. Public spending has an inverse effect on the average rate, that is, the more public spending increases in proportion, which helps with the economy, and what appears in the case of Algeria, which is always there, like other countries in the world, to fight the deficit.

الفهرس

العنوان	الصفحة
	الإهداء
	شكر و عرفان
	فهرس المحتويات
	فهرس الأشكال
أ	**مقدمة**
03	**الفصل الأول: الاطـــــــار النظـــــري للمتغـــــيرات**
04	**المبحث الأول : مدخل مفاهيم للإنفاق الحكومي واثارها الاقتصادية**
04	المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة واركانها
07	المطلب الثاني: التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقة العامة
12	المطلب الثالث: محددات حجم النفقات العامة
15	**المبحث الثاني: التضخم وفق النظريات الاقتصادية**
15	المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنوعه
25	المطلب الثاني: قياس التضخم
26	المطلب الثالث: أسباب وأثار التضخم
33	المطلب الرابع: أساليب معالجة التضخم
38	**المبحث الثالث: الإطار العام للبطالة**
38	المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها
44	المطلب الثاني: حساب معدلات البطالة
47	المطلب الثالث: مشكلة إحصاءات البطالة
48	المطلب الرابع: آلية حدوث البطالة
51	**المبحث الرابع: العلاقة بين المتغيرات**
51	المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة من منظور بعض المدارس الاقتصادية
55	**الفصل الثاني : دراسة تحليلة قياسية لعلاقة الانفاق الحكومي بالبطالة و التضخم**

المبحث الأول : الدراسة الوصفية للمتغيرات والارتباط	**57**
المطلب الأول : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	**57**
المطلب الثاني : الارتباط بين المتغيرات	**57**
المبحث الثاني : تقدير معلمات النموذج لأجلين الطويل والقصير	**63**
المطلب الأول : التحليل الاحصائي	**64**
المطلب الثاني : أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة	**66**
الخاتمة	**72**
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

قائمة الجداول :

العنوان	**الصفحة**
الجدول1 : العمل والبطالة في الاقتصاد الأمريكي. 1985م	**45**
الجدول 2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة	**57**
الجدول 3 : مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج القياسي	**58**
الجدول 4: نتائج اختبارات الاستقرارية لسلسلة معدل التضخمLINF	**59**
الجدول 5: نتائج اختبارات الاستقرارية لسلسلة معدل البطالةLUN	**60**
الجدول6 : نتائج اختبارات الاستقرارية لسلسلة الانفاق الحكوميLDEP	**61**
الجدول رقم7: نتائج اختبار التكامل المشترك)اختبار الحدود Bounds test)	**62**
الجدول رقم8 : معلمات الاجل الطويل لنموذج ARDL(1,5)	**63**
الجدول رقم 9: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	**64**
الجدول رقم10 : نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذج ARDLالمقدر	**65**
الجدول رقم 11 : نتائج اختبار التكامل المشترك)اختبار الحدودBounds test)	**66**
الجدول رقم 12: معلمات الاجل الطويل لنموذج ARDL(4,4)	**68**
الجدول رقم 13: نتائج تقديرمعلمات الأجل القصيرومعلمة تصحيح الخطأ	**69**
الجدول رقم 14 : نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجARDL المقدر	**70**

قائمة الأشكال :

العنوان	الصفحة
الشكل 1 : التوازن في سوق العمل	**49**
الشكل 2 : تغير وضع التوازن في سوق العمل	**50**
الشكل3 : سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز	**53**
الشكل رقم 04: نتائج اختبار استقرار الهيكلي	**60**
الشكل رقم 05: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	**62**
الشكل رقم 06 : نتائج اختبار استقرار الهيكلي	**66**
الشكل 07 : نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	**67**

مقدمة :

لقد كرست الحكومات جميع الوسائل الاقتصادية و السياسية للحد من معدلات البطالة، التي تعتبر إحدى الأدوات التي يمكن من خلالها قياس الأداء الإقتصادي داخل الدولة، حيث يعد الإنفاق الحكومي محفزا للاقتصاد الوطني، ومنه فإن أي زيادة في الإنفاق الحكومي يؤدي بالضرورة إلى زيادة النمو الإقتصادي، وبالتالي امتصاص نسبة البطالة داخل الاقتصاد الوطني.

لقد كانت ولا تزال البطالة من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي تواجه الدول، نظرا لما تشكله من تحدي كبير لها في سعيها لتحقيق عمليات النمو اقتصادي وصولا لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة، ويعتبر موضوع البطالة و التضخم من بين المواضيع التي حضيت بالدراسة و الاهتمام خاصة في البلدان المتطورة من قبل العديد من الباحثين والإقتصاديين باعتبارهما من المرتكزات الأساسية التي تقوم بتوجيه السياسات والبرامج الحكومية وتحاول الحكومة دائماً إتباع سياسات إقتصادية بهدف إلى تجنب هاتين المشكلتين وتقليل الأضرار الناجمة عنهما، بحيث تواجه الحكومات و الدول التي تعاني من التضخم و البطالة في الكثير من الأحيان العديد من المظاهرات والاحتجاجات المنددة بعدم معالجة هاتين المشكلتين، وقد تعمقت الأبحاث فيهما منذ الستينيات وتعددت النظريات الاقتصادية التي فسرت هاتين الظاهرتين باختلاف وجهات النظر التي تركزت عليها آراؤهم، وقد شجعت الدراسة التي قام بها العلماء إلى قيام دراسات عملية كثيرة حول العلاقة بين نسبة البطالة و امكانيات محاربتها من طرف الحكومات و كذا دور النفقات في ذلك .

أولا : الإشكالية :

- ما مدى تأثير الانفاق الحكومي على معدل البطالة ؟
- ما مدى تأثير الانفاق الحكومي على معدل التضخم ؟

تندرج من خلال الاشكالية الرئيسة ، أسئلة فرعية و هي :

- هل توجد علاقة بين الانفاق الحكومي على البطالة و التضخم ؟
- هل توجد علاقة عملية بين الانفاق الحكومي و البطالة ؟
- هل توجد علاقة طردية بين الانفاق الحكومي و التضخم ؟

الفرضيات :

لتحقيق أهداف البحث تنطلق الدراسة من فرضيات الفعية التالية :

- يوجد علاقة طردية بين معدل البطالة و التضخم
- يوجد علاقة عكسية بين معدل الانفاق الحكومي و البطالة

الفصل الأول:

الاطـــــار النظـــري للمتغـــيرات

الفصل الأول : الاطار النظري للمتغيرات

المبحث الأول : مدخل مفاهيم للإنفاق الحكومي واثارها الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم النفقة العامة واركانها

تعرف النفقات العامة على أنها الإنفاق العام (الحكومي)، وهو ما تستخدمه الدولة من النقود لشراء المنتجات والسلع والخدمات اللازمة لتسيير المرافق العامة وتمويل المشروعات الاستثمارية وتوفير المساعدات والإعانات المختلفة (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وغيرها)[1].

تعرف النفقة العامة على أنها المبلغ الذي يخرج من خزينة الدولة أو أي شخص عام، بواسطة إدارات ومؤسسات وهيئات ووزارات مختلفة، لإشباع الحاجات العامة[2].

يمكن القول إن النفقات العامة هي المبلغ الذي يصرفه القطاع العام لتحقيق المنفعة العامة[3]، ويشمل ذلك الإنفاق على الخدمات العامة والتعليم والصحة والأمن والأمان والبنية التحتية والمشاريع الاستثمارية والمساعدات والإعانات المختلفة.

الفرع الأول: الشكل النقدي للنفقة العامة

تتخذ النفقة العامة طابعًا نقديًا، حيث تتم في صورة تدفقات نقدية، ويتم استبعاد جميع الوسائل غير النقدية التي كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم المزايا المعنوية للحصول على الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع. يعود سبب اتخاذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي إلى:

- انتقال الاقتصاد من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي، مما استدعى أن يكون التعامل بالنقود.
- يحتاج الإنفاق العام من أجل ضمان تنفيذه وتوجيهه نحو الأهداف المخصصة له إلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية، وهذه الرقابة يسهل إجراؤها إذا كان الإنفاق

[1] سوزي عبدلي ناشد ، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2009،ص25.
[2] طارق الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009م ، ص122.
[3] خالد الخطيب ، احمد سامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الثانية 2008م، ص49.

العام في شكل نقدي. فالإنفاق العيني يثير الكثير من المشاكل، منها كيفية تقديره، والتهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية، وإفساح المجال لهذه السلطات لمحاباة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر.

- يؤدي الأخذ بالإنفاق العام العيني للإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة، إذ تفرض الدولة بالفعل المساواة بين الأفراد في جباية الضرائب، إلا أنها قد تحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية، مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب عنهم.

ويترتب على هذا أن النفقة العامة تحتاج إلى تنظيم ورقابة صارمة للتأكد من توجيهها نحو الأهداف المخصصة لها، وضمان عدم حدوث تجاوزات في الإنفاق والتحيز لفئة على حساب الأخرى.

الفرع الثاني: صدور النفقة العامة على جهة أو شخص عام

الجهة الوحيدة التي تتولى الإنفاق العام هي الدولة، من خلال أجهزتها المختلفة، وفقًا للقوانين المعمول بها والمقررة من السلطة التشريعية. إذا قام أفراد أو مؤسسات بتبرع لبناء مسجد أو مدرسة أو مستشفى، فلا يعتبر ذلك جزءًا من النفقة العامة، لأنه لم يخرج من خزينة الدولة[1].

تعتمد فكرة التفريق بين النفقة العامة والنفقة الخاصة على معيارين[2]:

المعيار القانوني: يعتبر هذا المعيار النفقات العامة هي تلك التي يقوم بها أشخاص المعنوية العامة، أي أشخاص القانون العام، وهم الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة. وبالتالي، فإن النفقات الخاصة هي تلك التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص.

المعيار الوظيفي: يعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

طبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فالأول يهدف إلى تحقيق المصلحة العامة، ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة، أي على

[1] طارق الحاج ، المالية العامة ، ، ص122

[2] محمود حسين الوادي ، زكرياء احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، الطبعة الأولى، 2007م، ص119

القوانين أو القرارات الإدارية. بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة يحكمها القانون الخاص، ويقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

الفرع الثالث: هدف النفقة العامة هو اشباع حاجة عامة

تهدف النفقة العامة إلى تحقيق الصالح العام للمجتمع، حيث يستفيد أفراد المجتمع بشكل عام من الخدمات التي تقدمها الحكومة، وذلك لأن الأموال التي تغطي هذه النفقات ملك للجميع. يعتبر مفهوم الحاجة العامة أمرًا نسبيًا يختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري والاجتماعي والثقافي لكل مجتمع. وهنا يتبادر التساؤل عن المقصود بالمنفعة العامة؛ فالماليون التقليديون مثل (جون ستيوارت، كارل ماركس) يرون تحقيق المنفعة العامة إذا ما خصص الإنفاق العام لإشباع الحاجات العامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة. أما في الفكر المالي الإسلامي، فإن مفهوم الحاجة ينطلق أصلاً من شعور النفس البشرية بالضعف والافتقار، ويربط هذا الفكر صفة عمومية النفقة على إشباع الحاجات العامة دون الخاصة، فأصل تشريع الإنفاق مبني على تحقيق مصالح الأفراد الكلية. ويقسم الفكر المالي الإسلامي الحاجات العامة إلى[1]:

الضروريات: وهي ما لا يمكن الاستغناء عنه لبقاء المجتمع وحياة الأفراد، مثل الدفاع والصحة.

الحاجيات: وهي ما تصعب الحياة بدونها وتصبح شاقة بفقدانها، مثل مرافق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية.

الكماليات: وهي التي تسهل حياة الأفراد وتضفي عليها نوعًا من الراحة والمتعة، مثل مرافق الترفيه مثل الحدائق والملاهي والمنتجعات السياحية.

مع تطور دور الدولة، اتسع مضمون الإنفاق العام ليشمل الإنفاق المخصص للأغراض الاقتصادية والاجتماعية، فالإعانات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة

[1]- حسين محمد سمحان ، محمود حسين الوادي، إبراهيم خريس . زياد المذيبة ، المالية العامة من المنظور الإسلامي ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولى ، 2010، ص125

تساهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام.

المطلب الثاني: التقسيمات العلمية والاقتصادية للنفقة العامة

يتوقف بناء النفقات العامة للدولة على العديد من التقسيمات المختلفة التي تحدد أنواع النفقات، وتقوم هذه التقسيمات عادة على العلاقة القائمة بين الأنواع المختلفة، وتختلف هذه التقسيمات من دولة لأخرى حسب الظروف والاحتياجات المحلية. ويمكن للمهتمين بموضوع النفقات العامة اتباع عدة مسارات لتقسيم هذه النفقات، من بينها:

الفرع الأول: تقسيم النفقات العامة من حيث الأغراض المباشرة لها

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب الأغراض المباشرة لها إلى عدة فئات، ومنها:

النفقات الإدارية: وتشمل تكاليف تسيير المرافق العامة، بما في ذلك رواتب وأجور العاملين في الإدارات، وتكاليف الأمن الداخلي والعلاقات الخارجية[1].

النفقات الاجتماعية: وتشمل الإعانات للأسر والمنح للبطالين وغيرها من الأهداف والأغراض الاجتماعية للدولة.

النفقات الاستثمارية: وتشمل النفقات التي تهدف الدولة من ورائها إلى زيادة الإنتاج الوطني وخلق رؤوس أموال جديدة، وتشمل الإنفاق على المشاريع الاقتصادية والبنية التحتية والتطوير التكنولوجي.

النفقات المالية: وتشمل النفقات المخصصة لأداء أقساط وفوائد الديون العامة والسندات والأوراق المالية الأخرى[2].

[1] محمود حسين الوادي ، زكرياء احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، الطبعة الأولى، 2007م، ، ص135

[2] محمود حسين الواد ، نفس المرجع ، ص136

الفرع الثاني: تقسيم النفقات العامة حسب طريقة استخدام الأموال أو تحويلها

يمكن تقسيم النفقات العامة وفقًا لمعيار استخدام الأموال أو تحويلها ومدى تأثيرها على توزيع الدخل الوطني إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية.

النفقات الحقيقية: تتعلق بالنفقات التي تقوم بها الدولة مقابل الحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية، مثل المرتبات وأسعار الموارد والتوريدات والمهام اللازمة لتسيير المرافق العامة التقليدية والحديثة والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية. وتحصل الدولة هنا على مقابل للإنفاق وتؤدي إلى زيادة الدخل الوطني وخلق إنتاج جديد.

النفقات التحويلية: تشمل جميع التحويلات التي تقوم بها الدولة بدون مقابل، وتنقسم إلى:

النفقات التحويلية الاقتصادية: وتشمل جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات لبعض المشروعات الخاصة أو العامة، بغرض زيادة حجم إنتاجها، وقد تأخذ عدة أشكال مثل تدعيم بعض القطاعات الحساسة والاستراتيجية أو إعفاءات من الرسوم الجمركية أو الضريبة على رقم الأعمال أو رسوم الدمغة. ويختلف نطاق الإعانات الاجتماعية حسب الهدف المنشود من منح الإعانة، وتشمل إعانات الاستغلال، وإعانات تحقيق التوازن الاقتصادي، وإعانات التجهيز وإعانات التجارة الخارجية.

النفقات التحويلية الاجتماعية: وتشمل جميع النفقات التي تدفعها الدولة على شكل إعانات للطبقات الاجتماعية الضعيفة الدخل مثل إعانات للفئة البطالة، المتضررين من الكوارث، المرضى، والعجزة وغيرهم.

النفقات التحويلية المالية: وتشمل جميع النفقات التي تدفعها الدولة من أجل تسديد الدين العام والإعانات والمساعدات الخارجية.

الفرع الثالث: تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها (النفقات العادية وغير العادية).

يتم جريًا في العرف الاقتصادي تقسيم النفقات من حيث تكرارها الدوري إلى نوعين: النفقات العادية والنفقات غير العادية.

1-**النفقات العادية:** تشمل النفقات العامة العادية التي يتم إنفاقها بشكل دوري ومنتظم كل عام، دون أن يعني ذلك ثبات مقدار النفقة أو تكرارها بنفس الحجم.[1] وتشمل ذلك أجور الموظفين وتكاليف الأدوات اللازمة لتسيير المرافق العامة، ونفقات جمع الضرائب وغيرها.

2-**النفقات غير العادية:** تشمل النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية في ميزانية الدولة، ولكن يتطلب الوضع أن تنفق عليها أحيانًا، مثل النفقات على الكوارث والحروب وما إلى ذلك.

الفرع الرابع: تقسيم النفقات العامة من حيث نطاق سريانها (النفقات الوطنية والنفقات المحلية).

يتم تقسيم النفقات العامة إلى نفقات وطنية ومحلية بناءً على مدى انتشارها واستفادة المواطنين منها.

النفقات الوطنية: تشمل النفقات الوطنية التي تظهر في ميزانية الدولة ويتولى الحكومة المركزية تنفيذها، مثل النفقات على الدفاع والقضاء والأمن.

النفقات المحلية أو الإقليمية: تشمل النفقات التي يتولى الولايات أو المجالس المحلية تنفيذها وتظهر في ميزانية هذه الهيئات، مثل النفقات على البنية التحتية المحلية والخدمات المحلية الأخرى.

[1] محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، مرجع سابق ص 137

الفرع الخامس: تقسيم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية.

تنقسم النفقات العامة من حيث آثارها الاقتصادية إلى عدة أنواع، ومنها:

1- **النفقات العامة القابلة للاستهلاك الذاتي:** وهي النفقات التي يتم استهلاكها مباشرة من قبل المستفيدين منها، مثل وحدات الإسكان العامة وخدمات الكهرباء والماء.

2- **النفقات العامة المولدة:** وهي النفقات التي تؤدي إلى مزايا اقتصادية للمجتمع، وتزيد من الدخل الوطني، مثل النفقات على الصحة العامة والتعليم العام.

3- **النفقات العامة المنتجة:** وهي النفقات التي تؤدي إلى إضافة للدخل الوطني، وعادة ما تتعلق بالخدمات الطويلة الأجل التي لا تقتصر فائدتها على الوقت الحالي، بل تمتد لفترات مستقبلية، مثل المباني الحكومية والحدائق والمنتزهات العامة.

4- **النفقات العامة الحكومية:** وهي النفقات التي يتوقع أن توفر نفقات حكومية أكبر في المستقبل، مثل زيادة القدرة الاقتصادية المستقبلية.

5- **النفقات العامة الاستثمارية:** وهي النفقات العامة التي يتوقع أن تؤدي إلى إنشاء ثروة جديدة، وبالتالي حدوث انتعاش في النشاط الاقتصادي بصورة كبيرة، وتتمثل هذه النفقات في زيادة حجم الآلات والمعدات المهيأة للعملية الإنتاجية.

المطلب الثالث: محددات حجم النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة المبالغ التي تقتطعها الدولة من الناتج المحلي الخام لتنفقها على إشباع الحاجات العامة. ومن المثير للجدل الحديث عن المدى الذي يمكن الوصول إليه في الإنفاق العام، حيث يعتقد بعض الخبراء أن نسبة الإنفاق العام من الناتج المحلي الخام يجب أن تتراوح بين –5% و25%. ومع ذلك، فإن هذا الرأي لا يمكن إثباته بالقواعد التحليلية أو الاختبارات الميدانية، حيث يعتمد حجم الإنفاق العام على عدد من العوامل المتغيرة، والتي تختلف من دولة إلى أخرى[1]. ومن بين هذه العوامل الرئيسية: دور الدولة، المقدرة المالية، ومستوى النشاط الاقتصادي. لذلك، يجب على الدول أن تأخذ بعين الاعتبار مجموعة متنوعة من العوامل قبل تحديد نسبة الإنفاق العام وتطبيقها بشكل فعال.

الفرع الأول: دور الدولة

يؤثر دور الدولة بشكل كبير في تحديد حجم النفقات العامة، حيث يستلزم القيام بوظائف الدولة هذه النفقات التي ازدادت وتطورت مع تطور مهام الدولة خلال الفترة ما بين القرن الثامن عشر والقرن العشرين. في الوقت الذي ركز فيه الاقتصاديون التقليديون مثل آدم سميث وديفيد ريكاردو على تحديد المبلغ الواجب إنفاقه وتوزيعه بين وظائف الدولة الأساسية بأقل مبلغ ممكن، يعتمد حجم الإنفاق العام الحالي على عوامل متعددة ومتغيرة، والتي تختلف من دولة إلى أخرى. ويمكن تفسير دور الدولة في تحديد حجم النفقات العامة من خلال النقاط التالية:

النفقات العامة في ظل الدولة الحارسة: كانت النفقات العامة في هذه المرحلة تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة دون أن تكون لها أي تأثير في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. وترتب على ضوء هذا الدور للدولة نقص في أنواع النفقات العامة وانخفاض حجم النفقات العامة، حيث تعتبر هذه النفقات نفقات استهلاكية يجب أن تخفض إلى أدنى الحدود.

[1] عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية 2005

النفقات العامة في ظل الدولة المتدخلة: خرجت الدولة من مفهوم الحياد وأصبحت مسؤولة عن التوازن الاقتصادي والاجتماعي، واثر ذلك على النفقة العامة، حيث تنوعت النفقات العامة تبعا لتنوع وظائف الدولة، كما ازداد حجمها وارتفعت نسبتها إلى الدخل الوطني[1].

النفقات العامة في ظل الدولة المنتجة: في العقد الثاني من القرن العشرين وبعد قيام الثورة في روسيا عام 1917 م، برزت أفكار ومبادئ الاشتراكية ووجدت تطبيقًا لها في إطار الدولة الاشتراكية التي تقوم على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج. فأصبحت الدولة تملك جزءًا كبيرًا من وسائل الإنتاج، مما جعلها منتجة وتقوم بجزء كبير من الإنتاج الوطني. وانعكس هذا التغيير في دور الدولة على المالية العامة بشكل عام، والنفقات العامة بشكل خاص، فاتسع نطاقها بشكل كبير ليغطي مجالات اقتصادية واجتماعية لم تكن معروفة من قبل، في ظل الأنماط السابقة لدور الدولة.

الفرع الثاني: المقدرة المالية الوطنية

يتم تحديد حجم الإنفاق العام بواسطة عدة عوامل، منها قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات من خلال الحصول على الموارد اللازمة. يهدف ذلك إلى تحديد مدى قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل الأعباء المالية للنفقات العامة، مع المحافظة على مستوى معيشة الأفراد والقدرة الإنتاجية لديهم. تعتبر الطاقة الضريبية من أهم عناصر المقدرة المالية، وتنقسم المقدرة التمويلية للاقتصاد إلى قسمين: القدرة التكليفية والقدرة الإقراضية[2].

1- **القدرة التكليفية:** تتعلق بمدى قدرة الدخل الوطني على تمويل الإيرادات العامة عن طريق الضرائب، وتتضمن الحد الذي يمكن للدولة الوصول إليه في الاقتطاعات الضريبية.

[1] محمود حسين الوادي ، زكريا احمد عزام ، مرجع سابق ، ص 21.
[2] عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 185

2-**القدرة الافتراضية:** أما القدرة الإقراضية، فتتعلق بمدى قدرة الدولة على اللجوء إلى الإقراض العام، وترتبط بالقدرة التسديدية والسمعة على مستوى الأسواق المالية.

الفرع الثالث: مستوى النشاط الاقتصادي

تؤثر النفقات العامة على مستوى النشاط الاقتصادي ولها دور هام في رسم السياسة الاقتصادية، خاصة في فترات الركود والانتعاش الاقتصادي. في فترات الركود، تزيد الحكومات عادةً الإنفاق العام لتحفيز النمو الاقتصادي وخفض معدلات البطالة، من خلال زيادة الإعانات الاجتماعية والاقتصادية، وتنفيذ برامج التحفيز الاقتصادي مثل الاستثمار في المشاريع العامة والتسهيلات الائتمانية وتخفيض أسعار الفائدة. وعندما يحدث انتعاش اقتصادي، يمكن للحكومات تخفيض النفقات العامة لخفض الطلب الكلي وتقليل مخاطر التضخم.

وبشكل عام، يتعين على الحكومات تحقيق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات المالية، والحفاظ على مستوى معيشة الأفراد والقدرة الإنتاجية لديهم. علاوة على ذلك، فإن الحكومات يمكن أن تستخدم النفقات العامة لتحسين البنية التحتية وتحسين جودة الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والأمن الاجتماعي، وهذا يمكن أن يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتعزيز التنمية الاقتصادية بشكل عام.

المبحث الثاني: التضخم وفق النظريات الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التضخم وأنوعه

الفرع الأول : مفهوم التضخم

لقد اختلفت تعريفات التضخم بحسب الزمان والمكان والأسباب المنشأة له، ولذلك فإنه ليس للتضخم معنى واحد أو مفهوم محدد عند علماء المالية والاقتصاد. يمكن تعريف التضخم على أنه زيادة مستوى الأسعار العامة للسلع والخدمات في الاقتصاد. ويمكن القول أن هناك عدة مفاهيم لظاهرة التضخم مبنية على نظريات مختلفة.

أ- التعريف المبني على النظرية الكمية (النقدية):

من بين هذه النظريات، نجد نظرية كمية النقود التي تعتمد على فرضيات تتعلق بأهمية تغيرات كمية النقود وتأثيرها على قيمتها وعلى الأسعار. [1]وتقول هذه النظرية إن التضخم يحدث عندما تزيد كمية النقود المتداولة أكثر مما يحتاجه الاقتصاد لدعم مستوى النشاط الاقتصادي. وتتناسب كمية النقود المتداولة بشكل طردي مع مستوى الأسعار، وتتناسب بشكل عكسي مع قيمة النقود.

وتشير التاريخ إلى أن نظرية كمية النقود كان لها دور كبير في شرح تقلبات المستوى العام للأسعار، ولقد اعتمد عليها اقتصاديون كثيرون في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ومن بين هؤلاء الاقتصاديين، الأمريكي إيرفين فيشر الذي نشر كتاباً بعنوان "القدرة الشرائية للعملة" حيث أعطى النظرية الكمية صياغتها الأكثر اكتمالاً.

ويمكن قياس معدلات التضخم باستخدام مؤشرات مثل مؤشر أسعار المستهلكين ومؤشر أسعار الجملة. ويمكن تصنيف أنواع التضخم إلى عدة أنواع، بما في ذلك التضخم الطبيعي والتضخم الزائد والتضخم العكسي والتضخم النقدي والتضخم الهيكلي والتضخم الطلبي.

[1] عناية غازي حسين ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2000م، ص9.

تأثرت مناقشات معظم الاقتصاديين في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بمفاهيم النظرية الكمية، حيث اعتمدوا عليها في تأييد آرائهم ومبرراتهم الاقتصادية، مثل ارتفاع الأسعار بعد الحرب العالمية الأولى وانخفاض قيمة العملات، كما حدث في ألمانيا عام 1923 نتيجة زيادة الإنفاق والإصدار النقدي، الذي أدى إلى فقد النقود لقيمتها واستبدالها بأخرى. ويرجع الفضل الأول في تطوير النظرية الكمية والدفاع عنها في القرن العشرين إلى الأمريكي إيرف جني فيشر، الذي نشر كتابًا بعنوان "القدرة الشرائية للعملة" وأدخل النقود المصرفية وسرعة دورانها في معادلة المبادلة، ليكون لدينا صياغة أكثر اكتمالًا للنظرية.

ومع ذلك، فإن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنتها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصور، فقد يرتفع المستوى العام للأسعار لأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود، كما أثبتت أزمة الكساد بين عامي 1929 و1933 عدم قدرة هذه النظرية على تفسير التضخم الحاصل. فعلى الرغم من الكميات الكبيرة من النقود المتداولة في الأسواق آنذاك، إلا أنه لم يشهد ارتفاعا في الأسعار ولم تتفشى ظاهرة التضخم في تلك المجتمعات، مما يثير التساؤل حول صلاحية هذا المعيار في تحليل التضخم.

ب- التعريف المبني على نظرية العرض والطلب:

يُفهم من التعريف المستند إلى نظرية العرض والطلب أن التضخم الناجم عن الطلب يحدث عندما يزيد حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، وذلك بسبب اختلال التوازن بين الطلب والعرض في الأسواق. يحدث هذا التضخم في حال وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل وعدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة يمكن تشغيلها. لكن في حالة عدم وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، يمكن زيادة الإنتاج لتلبية الطلب المتزايد، ولا يترتب على ذلك ارتفاع في المستوى العام للأسعار.

تعددت الآراء حول سبب التضخم الناجم عن الطلب، حيث يعزوه البعض إلى التغير في أذواق الأفراد، ويعزوه آخرون إلى زيادة النقود أو الدخل.[1] ويعرف كينز التضخم على أنه "زيادة القدرة الشرائية التي لا تقابلها زيادة في حجم الإنتاج، أي زيادة الطلب على العرض".

بشكل عام، يتفق الجميع على أن التضخم الناجم عن الطلب يحدث عندما يتجاوز الطلب الكميات المعروضة من السلع والخدمات في الأسواق.

تعرف التضخم بشكل عام على أنه الارتفاع المستمر والمتواصل في المستوى العام للأسعار لفترة طويلة، ويجب أن يشمل هذا الارتفاع جميع أو معظم السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد، ويجب أن يكون هذا الارتفاع مستمراً ولفترة زمنية طويلة، ولا يكون مؤقتاً فقط ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لدى الأفراد.

وتتمثل أعراض وجود التضخم في النقاط التالية: ارتفاع الأسعار بشكل عام مع انخفاض القدرة الشرائية، ارتفاع أسعار الذهب بسبب ضعف الثقة في العملة المحلية، ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية على العملة المحلية، وزيادة أسعار الأصول الحقيقية نتيجة زيادة الطلب عليها.

ويجب التمييز بين التضخم الحقيقي والتغيرات السعرية العابرة لفئات معينة من السلع والخدمات. فقد يحدث ارتفاع في أسعار سلعة معينة أو مجموعة من السلع بسبب أسباب تسويقية أو إنتاجية محدودة بتلك السلع، مثل تأثير العوامل المناخية على الإنتاج، أو قد تكون الأسباب موسمية مثل ارتفاع الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية خلال مواسم معينة كالأعياد، وهذا النوع من الزيادات في الأسعار لا يعتبر تضخماً[2].

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للأسعار في السنة الحالية} - \text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}}{\text{المستوى العام للأسعار في السنة السابقة}} \times 100$$

[1] أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية(1990-2003) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير2006 .م

[2] نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولى،2006م، ص257.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

تتميز التضخم بتنوعه وتشكيلاته المختلفة، وهذا يعتمد على المعيار المستخدم لتمييزها. ومع ذلك، فإن هذه التشكيلات غير منفصلة تمامًا عن بعضها البعض، حيث تشترك في بعض الخصائص المشتركة التي تجمع بينها. وتشترك جميع أنواع التضخم في خاصية واحدة، وهي عدم قدرة النقود على أداء وظائفها بشكل كامل. وفيما يلي، سنستعرض بعض التشكيلات المختلفة للتضخم استنادًا إلى بعض المعايير.

أولا: معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان:

بعض أنواع التضخم تتميز بتحديد معيار درجة تحكم الدولة في جهاز الائتمان، وقدرتها على التحكم في حركة مستويات الأسعار وتأثيرها عليها. ووفقًا لهذا المعيار، يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من التضخم:

1- **التضخم الظاهر**: الذي يحدث بشكل مستمر دون قيام الدولة بأي إجراءات. يتسم هذا النوع من التضخم بارتفاع مستويات الأسعار، ويحدث استجابة لفائض الطلب، أي أن الأسعار ترتفع بسبب زيادة الطلب على المنتجات والخدمات.

لإضافة إلى عدم التدخل من قبل الدولة، فإن هناك عوامل أخرى تقف وراء الارتفاعات المتوالية في المستوى العام للأسعار، وتساعد على تزايد حدة الضغوط التضخمية، و منها الظروف الاقتصادية السائدة وبشكل خاص ضعف مرونة جهاز الإنتاج المحلي، بالإضافة إلى العوامل النفسية للأفراد

2- التضخم المكبوت (الكامن):

قد أظهرت التجارب في العديد من الدول إمكانية حدوث حالات تخضع فيها الأسعار لضغط تضخمي ولكنها تظل مستقرة بفضل اتخاذ سياسات تشمل تجميد الأسعار والحد من زيادتها، ويفضل الكثير من الاقتصاديين تسمية هذه الحالات بـ "التضخم المكبوت". ومن السياسات

والإجراءات التي تتخذها الحكومة للحد من انتشار هذا النوع من التضخم هي وضع حدود وضوابط على الإنفاق الكلي، ورقابة الصرف، وتحقيق فائض في الميزانية، وتطبيق نظام البيع بالبطاقات، وغير ذلك. ومع ذلك، تضطر الدول في بعض الأحيان إلى سحب هذه الإجراءات بفعل ضغط قوى التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وقد تخضع بعض الأسعار للرقابة بينما تترك الأخرى حرة، وقد تكون الرقابة غير محكمة، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بمستويات مختلفة في الأسواق. وبالتالي، يمكن القول إن الرقابة على الأسعار لا تستبعد فائضًا في الطلب، ولكنها تعطل آثارها لفترة من الوقت، حتى يتجمع كمية نقدية سائلة كبيرة تتحول في وقت لاحق إلى قوة شرائية فعالة إضافية.[1]

وأحيانًا تكون الظروف الاقتصادية والسياسية هي السبب في وضع إجراءات للحفاظ على الأسعار، على سبيل المثال، في حالات الحرب، تلجأ الحكومة إلى إغلاق أوجه الإنفاق وتطبيق نظام الحصص للأفراد.

3-التضخم المستورد:

يُعد التضخم المستورد من الأنواع الحديثة نسبيًا، ويظهر بشكل أكبر في اقتصادات الدول النامية التي تكون أكثر انفتاحًا على العالم الخارجي. يعود سبب ظهور هذا النوع من التضخم إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار السلع النهائية المستوردة من الخارج. ويتميز هذا النوع من التضخم بصعوبة السيطرة عليه، لأن مصدره وسببه خارجي، وتحكم فيه الظروف الاقتصادية السائدة في الدول المتقدمة الصناعية، حيث إن هذه الدول الصناعية قد تعرضت لموجة تضخمية كبيرة خلال السبعينيات، فهي بالتالي تقوم بتصدير التضخم للدول المستوردة منها[2].

ويعاني معظم الدول النامية من هذا النوع من التضخم، نتيجة الاعتماد الكبير على السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة الصناعية، سواء كانت سلعًا استهلاكية أو إنتاجية،

[1] إسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد ، موسى عريفات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل لنشر ، عمان الطبعة الأولى ، 1999م، ص154.

[2] بسام الحجاز ، عبد الله رزق ، مرجع سابق ، ص316.

من أجل تنفيذ برامجها التنموية والاجتماعية أو من أجل سد ما تحتاجه من مواد غذائية. وتتميز هذه المستوردات بارتفاع أسعارها بسبب ارتفاع تكاليف إنتاجها، مما يؤدي حتمًا إلى انتقال هذا الارتفاع إلى الدول النامية المستوردة لها. ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة، الذي أدى إلى ارتفاع التكاليف في الدول المتقدمة، مما اضطر الدول النامية إلى استيراد السلع التي تحتاجها بأثمان أعلى. وهنا يظهر أثر انتقال ارتفاع الأسعار من دولة إلى أخرى.

المطلب الثاني: قياس التضخم

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في اقتصاد ما على محورين أساسيين، يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أنه أي يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أنه يركز على تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني

الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار

يُعرف مصطلح الأرقام القياسية للأسعار على أنه متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار، حيث تُستخدم هذه المتوسطات لتبيان مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين. وتقوم هذه المقارنات على استخدام أساس للمقارنة يُسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار بسنة الأساس.

ويتم اختيار سنة الأساس بناءً على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة. وتعد الأرقام القياسية زمنية، حيث تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، وتُعتمد في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة.

ويمكن استخدام عدة مقاييس لقياس التغير في المستوى العام للأسعار، والتي تُطلق عليها إحصائياً مصطلح الأرقام القياسية. وأهم هذه المقاييس هي:

المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي هو مقياس قياسي يُستخدم في قياس معدل التغير في أسعار جميع السلع والخدمات الداخلية في حساب الناتج المحلي الإجمالي. ولذلك، يُعتبر هذا المخفض مقياسًا عامًا لمعدلات التضخم في السنة الواحدة، ويتم حسابه بالطريقة التالية:

$$\text{المخفض الضمني لأسعار الناتج المحلي (في السنة n)} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي (في السنة n)}}{\text{الناتج المحلي الحقيقي في نفس السنة}} \times 100$$

ئية

كبيرة كالدائرة العامة للإحصاءات و التي تقوم عادة باحتسابها و نشرها بصفة دورية سنوية أو نصف سنوية.

يمكن حساب الناتج المحلي الحقيقي من الناتج المحلي الاسمي انطلاقا من العلاقة الماضية كما يلي:

$$\text{الناتج المحلي الحقيقي (في السنة n)} = \frac{\text{الناتج المحلي الاسمي (في السنة n)}}{\text{المخفض الضمني}} \times 100$$

ت- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك** : في كثير من الحالات ينصب الاهتمام بشكل خاص على تأثير التغيرات السعرية على القدرة الشرائية للمستهلك بدلا من قياس المعدل العام لارتفاع الأسعار. لهذا الغرض يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والذي يمكن حسابه بعدة طرق أهمها ما يلي:

الرقم القياسي البسيط : و هو عبارة عن نسبة مجموع أسعار السلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية إلى أسعارها في سنة سابقة، و تسمى بسنة الأساس. حيث يتم احتسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السنة الجارية}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100$$

ويلاحظ من هذه العلاقة بأن الرقم القياسي البسيط لا يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع الاستهلاكية في ميزانية المستهلك التي بالتأكيد تؤثر على القدرة الشرائية له، فالسلعة التي ينفق عليها 25 بالمائة من دخله كالمواد الغذائية مثلا تؤثر في قدرته الشرائية أكثر من السلعة التي ينفق عليها 01 بالمائة من دخله. لهذا السبب يلجأ الكثير من الاقتصاديين و الإحصائيين إلى استخدام الرقم القياسي المرجح

الرقم القياسي المرجح: و يحتسب بقسمة مجموع الأسعار المرجحة للسلع و الخدمات الاستهلاكية في السنة الجارية على مجموع الأسعار المرجحة لنفس السلع و الخدمات في سنة الأساس وفق المعادلة التالية:

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\text{مجموع (الأسعار X الأوزان الترجيحية) الجارية}}{\text{مجموع (الأسعار X الأوزان الترجيحية) سنة الأساس}} \times 100$$

ج-الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك: ولحساب هذا الرقم، نستخدم كل من الإنفاق الاستهلاكي الكلي بأسعار السنة الجارية ويسمى الاستهلاك الاسمي، مقسوما على الإنفاق الاستهلاكي الكلي نفسه ولكن محسوبا على أسعار سنة الأساس ويسمى بالإنفاق الحقيقي بموجب العلاقة التالية :

$$\text{الرقم القياسي العام} = \frac{\text{الإنفاق الاستهلاكي الاسمي}}{\text{الإنفاق الاستهلاكي الحقيقي}} \times 100$$

و للرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة لأنه غالبا ما يستخدم في ح ساب الأجور الحقيقية للعمال و التي على أساسها تقوم المفاوضات بين النقابات العمالية مع أرباب العمل، حيث أن:

الفر

$$\text{الأجور الحقيقية} = \frac{\text{الأجور الاسمية}}{\text{الرقم القياسي العام للمستهلك CPI}} \times 100$$

مستوى العام

للأ ض المعايير

لتحديد اسباب التغيرات في مستويات الاسعار. ومن بين هذه المعايير، تعد الفجوة التضخمية التي أوردها كينز في بحثه عام 1940 بعنوان "كيف ندفع نفقات الحرب" من أهمها.

ويهدف حساب الفجوة التضخمية إلى قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم. كما حاول كينز تقدير الفجوة التضخمية بوحدات نقدية، لمساعدة السلطات النقدية والمالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من تلك الظاهرة ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

ويعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد حجم الزيادة في الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج. وبذلك، يُعد حساب الفجوة التضخمية أداة مهمة لمساعدة السلطات النقدية والمالية في اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من التضخم وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني.

أما المدرسة السويدية الحديثة فقد اعتبرت الفجوة التضخمية في تحليلها انها نتيجة لاختلاف التوازن في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج، والتي تحدث بسبب الزيادة المتوقعة، في الطلب الكلي في أسواق السلع وأسواق عوامل الإنتاج عن حجم العرض المتوقع، ويمكن توضيح هذه الفجوة في الشكل التالي:

الشكل : 2-1 الفجوة التضخيمية

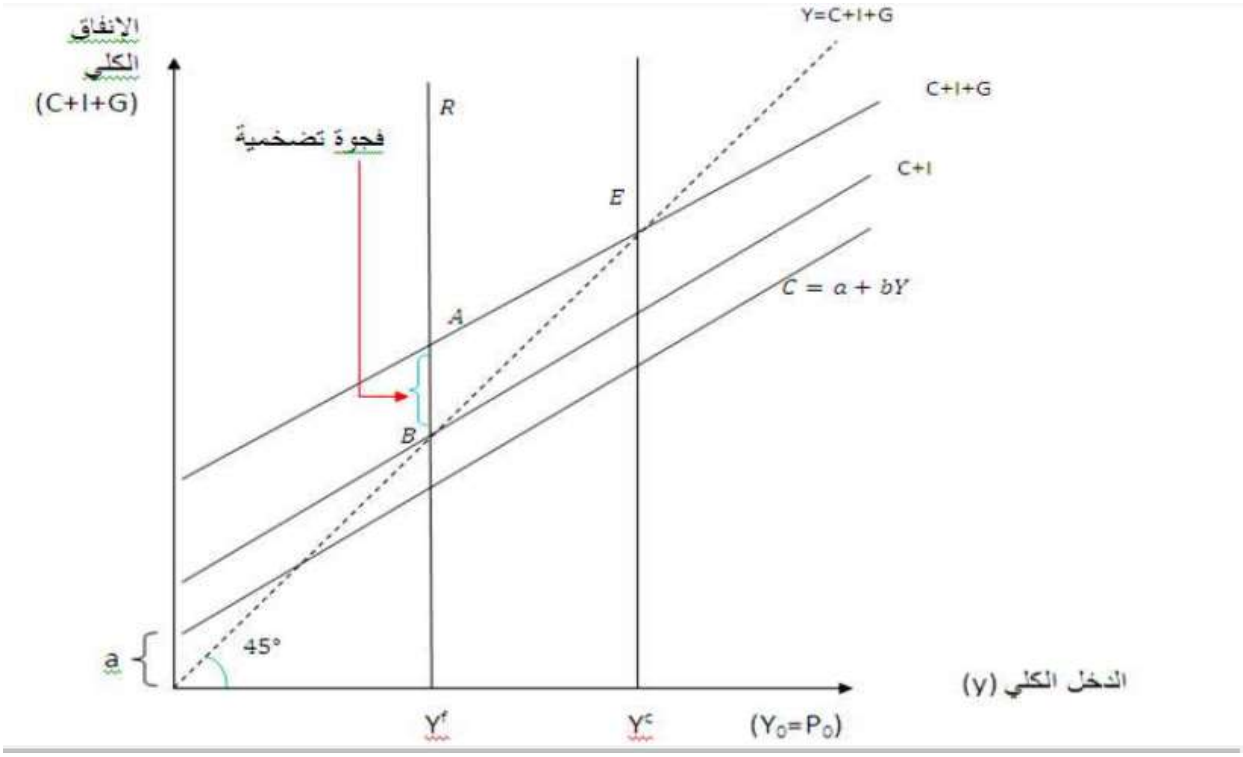

المصدر: ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، مطبعة النخلة ، الجزائر، بدون السنة ، ص223.

في الشكل أعلاه عندما نسقط المستقيم العمودي R على النقطة $y^f Y_f$ فإنه يصبح يعبر عن مستوى الدخل عند الاستخدام التام ومنه فإن مستوى الناتج الحقيقي (العرض الكلي) يتحدد عند مستوى $y^f Y_f$ ومن ثم فإن الدخل الحقيقي لا يمكن أن يزيد عن هذا المستوى.

ونلاحظ أن منحنى الطلب الكلي(C+I+G) يقطع خط الدخل 45° عند النقطة E الواقعة على يمين النقطةB التي تمثل نقطة تقاطع الدخل 45° مع العمود (R) ومنه يتضح وجود فجوة تضخمية تتمثل في المسافة الواقعة

ين نقطتي التقاطع A,B حيث A هي نقطة تقاطع منحنى الطلب الكلي C+ I +G مع خط الدخل.

يتضمن الشكل أعلاه دالة الاستهلاك معبرا عنها بخط الاستهلاك C=a+by حيث الاستهلاك دالة خطية في الدخل، وكذلك دالة الاستثمار I ودالة الإنفاق G ، على افتراض أنهما يتحددان خارج النموذج وبذلك تصبح دالة الطلب الكلي دالة خطية موازية لخط الاستهلاك.

و تجدر بنا الإشارة إلى أنه هناك عدة معايير مستخدمة لقياس الفجوة التضخمية ، مثلك :

- معيار فائض الطلب الكلي
- معيار فائض المعروض النقدي
- معيار معامل الاستقرار النقدي.

المطلب الثالث: أسباب وأثار التضخم

الفرع الأول: أسباب التضخم

يمكننا تقسيم النظريات التي تفسر أسباب حدوث التضخم إلى أنواع ثلاثة حسب مصادره. و بما أن التضخم ناتج عن اختلال قوى العرض و الطلب، فإن سببه إما أن يكون ناتج عن جانب العرض الكلي آو جانب الطلب الكلي أو كليهما:

أولا : النظريات التي تؤكد على جانب الطلب الكلي كسبب للتضخم

تلخص تفسير هذه النظريات لظاهرة التضخم بالعوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي بوتائر لا تتناسب مع زيادة العرض الكلي ، و بالتالي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار ، كما هو مبين في الشكل الأتي:[1]

[1] نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولى،2006م، ص 267 .

الشكل 2-2 ، نظرية سحب الطلب

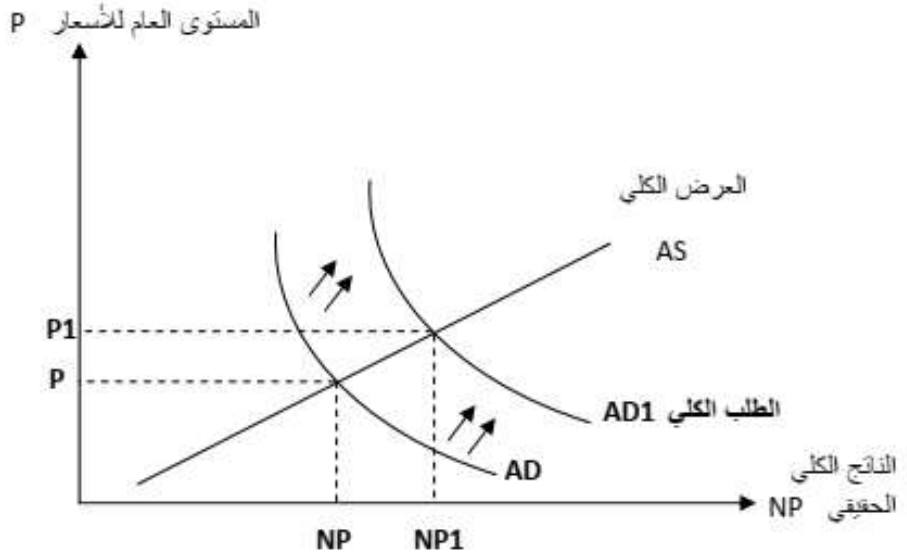

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، ابراهيم سليمان قطف، مرجع سابق ص.268

حيث يلاحظ ان ارتفاع الطلب الكلي من AD إلى AD1 يؤدي إلى ارتفاع الإنتاج الكلي من NPإلىNP1 وفي نفس الوقت إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار من P إلى P1لأن الوحدات الإنتاجية تقترب من الاستخدام الكامل لطاقتها و مواردها فلا تستطيع زيادة الكميات المنتجة إلا بأسعار أعلى. وأطلق على هذه النظرية اسم نظرية سحب الطلب

فسر الاقتصاديون الكلاسيكيون، في السابق، ارتفاع الطلب التضخمي باستخدام نظرية كمية النقود، حيث تزيد كمية النقود في التداول أكثر مما يحتاجه الاقتصاد لتبادل السلع والخدمات المنتجة. ولكن أزمة الكساد في الثلاثينيات من القرن الماضي أدت إلى التشكيك في هذه النظرية بسبب عدم توافق الدلائل الإحصائية معها. واستبدلت هذه النظرية بالنظرية الكينزية، التي فسرت ارتفاع الطلب بزيادة الدخل والإنفاق الكليين. وإذا ارتفعت تدفقات الدخل والإنفاق إلى مستوى أعلى مما يسمح به الاستخدام الكامل للموارد الاقتصادية من إنتاج، فإن أسعار السلع والخدمات سوف ترتفع وبالتالي تؤدي إلى تفشي ظاهرة التضخم. وبالتالي، ربطت النظرية بين التضخم والاستخدام الكامل للموارد، وجعلت من التضخم بديلاً للبطالة. وإذا

أردنا الحد من ارتفاع الأسعار، فلا بد من تخفيض الطلب الكلي، الذي يؤدي إلى انخفاض الإنتاج وارتفاع البطالة.

وسادت هذه النظرية في تفسير التضخم في أوروبا وأمريكا، خاصة بعد أن أيدت دراسة الاقتصادي الإنجليزي فيليبس للبيانات الإحصائية الخاصة ببريطانيا للفترة 1955-1966 وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة ونسبة الزيادة في الأسعار، والتي يمكن تمثيلها بمنحنى أطلق عليه اسم منحنى فيليبس، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل 2-3: منحنى فيليبس

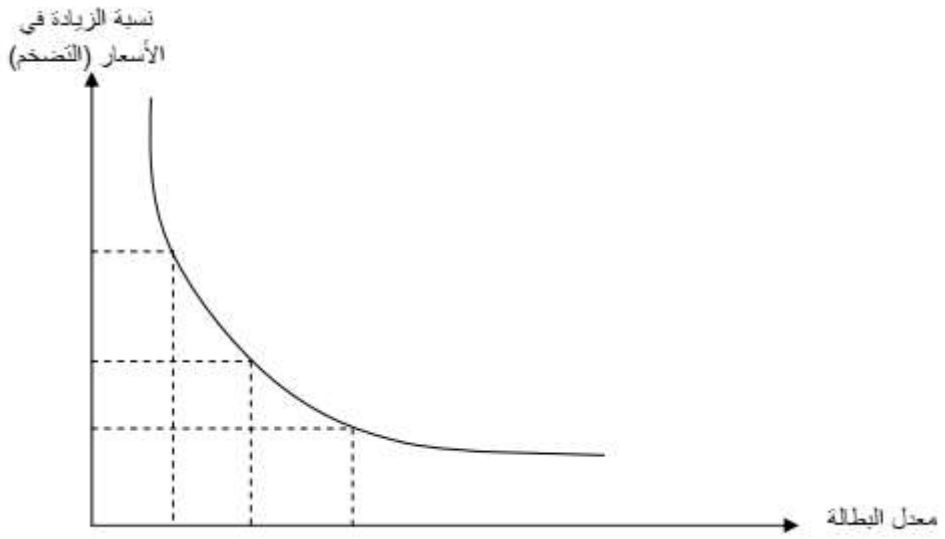

المصدر: بسام الحجاز، عبد الله رزق، مرجع سابق ، ص318.

لكن كما أشرنا من قبل ،فإن بداية السبعينيات سجلت معدلات مرتفعة للتضخم و البطالة في أن واحد في الدول الصناعية حيث أطلق على هذه الظاهرة اسم التضخم الركودي، مما أدى إلى إعادة النظر في هذا المنحنى، وكان لا بد من الرجوع إلى تفسير أخر و نظريات أخرى للتضخم

يمكن إدراج نظرية التضخم الهيكلي كنظرية أخرى لشرح ارتفاع الطلب التضخمي.

نظرية التضخم الهيكلي: ففي هذه النظرية، يرى أصحابها أن سبب ارتفاع الأسعار يعود إلى التغيرات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، والتي تحدث نتيجة لتنفيذ برامج التنمية

الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن أن يرجع سبب التضخم الهيكلي إلى التغيرات في دالة الطلب الكلي، والتي تتجاوز التغيرات في دالة العرض الكلي نتيجة لتلك البرامج. ويتميز هذا النوع من التضخم بأنه يكون أكثر انتشارًا في اقتصادات الدول النامية، وعادة ما يكون ناجمًا عن زيادة الطلب وليس بسبب زيادة التكاليف.

ثانيا: النظريات التي تؤكد على جانب العرض والتكاليف كسبب للتضخم

هذه النظرية تعتبر نظرية العرض وتركز على جانب التكاليف في إنتاج السلع والخدمات. ويرون أصحاب هذه النظرية أن السبب وراء ارتفاع الأسعار يعود إلى ارتفاع التكاليف، وخاصة في الدول المتقدمة، حيث يمكن للمنتجين أن يتبعوا سياسات تهدف إلى تحقيق معدلات عالية من الأرباح، وخاصة في حالة الاحتكار. وفي الوقت نفسه، تسعى النقابات إلى المطالبة بزيادة الأجور، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج. ويعتبر أصحاب النظرية العرضية أن هذا يدفع المنتجين إلى زيادة الأسعار لتغطية الزيادة في التكاليف والحفاظ على المعدلات العالية والمستهدفة للأرباح.

وقد أثارت هذه النظرية جدلا واسعا في الخمسينيات بين أصحاب الشركات ونقابات العمال حول من هو المسؤول عن التضخم، حيث ادعت النقابات بأن ارتفاع الأجور هو ناتج عن ارتفاع مسبق للأسعار، بينما أصر أصحاب الشركات على أن ارتفاع الأسعار ناتج عن ارتفاع الأجور. ومع ذلك، فإن الواقع يشير إلى أن التضخم يمكن أن يكون ناتجًا عن عدة عوامل، بما في ذلك ارتفاع الطلب والتكاليف على حد سواء.

على العموم، يمكن أن يعود تضخم التكاليف إلى عدة أسباب، بما في ذلك:

1 –ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المحلية.

2 –ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.

3 –سيطرة الاحتكارات.

4 –ارتفاع الأجور بسبب ضغط النقابات العمالية.

تم استخدام نظرية التكاليف بعد الحرب العالمية الثانية لتفسير ظاهرة ارتفاع الأسعار مع ارتفاع معدلات البطالة في آن واحد. ومن خلال النظر إلى منحنيات العرض الكلي والطلب الكلي، يمكن توضيح هذا كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل: () : نظرية دفع التكاليف للأسعار

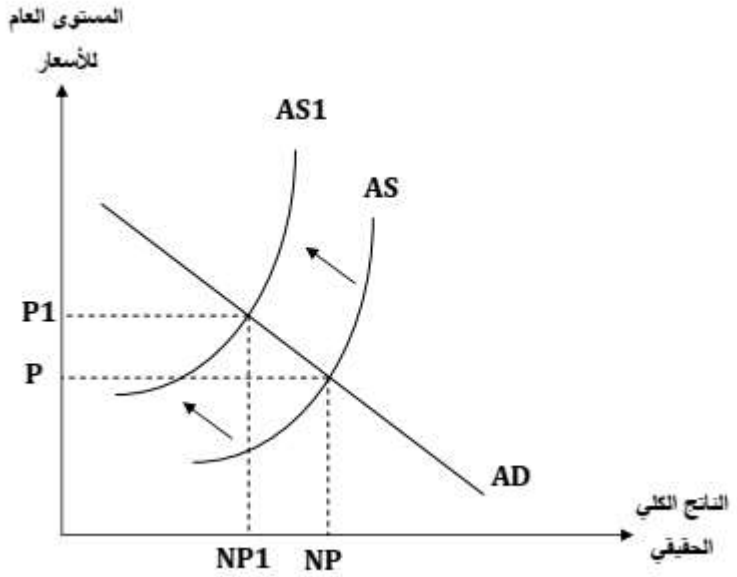

المصدر: نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف ، مرجع سابق ، ص271

يلاحظ من هذا الشكل بأن ارتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى انتقال منحنى العرض الكلي ASمع بقاء الطلب الكلي ثابتا، فترتفع الأسعار من P إلىP1 و ينخفض الناتج الكلي الحقيقي حسب الشكل من NPإلى NP1فترتفع معدلات البطالة مع ارتفاع الأسعار

ثالثا: نظرية التسارع

تركز نظرية التسارع على جانبي العرض والطلب في تفسير ظاهرة التضخم، وتعطي أهمية خاصة لعاملين هما:

1 –السياسة النقدية والمالية للحكومة في التأثير على جانب الطلب.

2 –توقعات الأسعار في التأثير على ارتفاع الأجور وبالتالي على جانب العرض.

تعتمد نظرية التسارع بشكل رئيسي على افتراض التوقعات الصحيحة لتأثيرات السياسة من قبل نقابات العمال والأشخاص الآخرين، وبالتالي ارتفاع التكاليف والأسعار دون تحقيق أي زيادة في الناتج الوطني الحقيقي.

ومثال على ذلك، إذا قررت الحكومة استخدام سياسة نقدية ومالية توسعية، فإن النقابات ستتوقع ارتفاع الأسعار بسبب زيادة الطلب، مما يدعو للمطالبة بزيادة الأجور بما يتناسب مع توقعاتهم عند التفاوض على تجديد العقود. وبالإضافة إلى ذلك، قد تسبب السياسة التوسعية زيادة في أسعار الإيجار والعقارات والأراضي، الأمر الذي يزيد من تكاليف الإنتاج.

ومن خلال اعتمادها على افتراض التوقعات العقلانية، وجهت لنظرية التسارع عدة انتقادات، بما في ذلك الاعتراض على أن الجمهور قادر على القيام بتوقعات عقلانية لمستقبل النشاط الاقتصادي، في حين أن أفضل الاقتصاديين والإحصائيين لا يمكنهم القيام بتلك التوقعات بالدقة التي تفترضها هذه النظرية.

مما لا شك فيه أن التضخم ظاهرة عالمية غير مرغوب فيها، تعاني منه معظم اقتصادات دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية على اختلاف أنظمتها و فلسفتها الاقتصادية و لو بمعدلات متفاوتة، ، كونه يمثل إحدى الآفات و الكوارث الاقتصادية و الاجتماعية التي قد تصيب الاقتصاد الوطني و تؤدي إلى شل حركته،

الفرع الثاني: آثار التضخم

مما لا شك فيه أن التضخم ظاهرة عالمية غير مرغوب فيها، تعاني منه معظم اقتصادات دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية على اختلاف أنظمتها و فلسفتها الاقتصادية و لو بمعدلات متفاوتة، ، كونه يمثل إحدى الآفات و الكوارث الاقتصادية و الاجتماعية التي قد تصيب الاقتصاد الوطني و تؤدي إلى شل حركته،

صحيح، يمكن أن يؤدي التضخم إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بطريقة تخدم الطبقات المتوسطة والغنية في المجتمع على حساب الفقراء والأشد فقرًا، مما يزيد من التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد.

وعلاوة على ذلك، يمكن أن يؤثر التضخم سلبًا على اتجاهات الاستثمار الوطني، حيث يمكن أن تتجه معظم الاستثمارات في ظل التضخم إلى النشاطات الهامشية والأسرع ربحًا، مما يقلل من الاستثمار في القطاعات الإنتاجية التي تعتبر الأساس في التطور الاقتصادي والاجتماعي.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التضخم إلى تقليل قيمة النقود والدخول النقدية، وخاصة لذوي الدخول الضعيفة، مما يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي للفئات الفقيرة في المجتمع. كما يمكن أن يؤدي التضخم إلى تقليل مستوى ومعدلات الادخار، مما يؤثر سلبًا على الاستثمار وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويمكن أيضًا أن يؤدي التضخم إلى جعل دور التجارة الخارجية سلبيًا على عملية التنمية الاقتصادية في الدول النامية، خاصة عندما يتسبب التضخم في ارتفاع تكاليف إنتاج المنتجات المحلية، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة مع المنتجات المستوردة في السوق المحلية والعالمية.

وبالإضافة إلى ذلك، يؤدي التضخم إلى تقليل قيمة العملة الوطنية وتدهور سعر صرف العملة المحلية، مما يؤثر سلبًا على عملية الاستثمارات الأجنبية في البلد، حيث يجعل عدم استقرار قيمة العملة المحلية وسعر صرفها من العوائق التي تحول دون الاستثمار الأجنبي في البلد.

1- الآثار الاقتصادية

- تقليل قيمة النقود والدخول النقدية، مما يؤدي إلى تدهور المستوى المعيشي للفئات الفقيرة في المجتمع.
- زيادة التفاوت في توزيع الدخل بين الأفراد، حيث يتم توزيع الدخل الوطني لصالح الطبقات الغنية على حساب الفقراء والأشد فقرًا.
- ضعف الثقة في العملة والميل نحو الاستهلاك بدلاً من الادخار.
- تقليل مستوى ومعدلات الادخار، مما يؤثر سلبًا على الاستثمار وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ارتفاع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، وبالتالي انخفاض حجم الصادرات وارتفاع حجم الواردات بسبب ضعف القوة التنافسية.
- انتشار النشطات الطفيلية المربحة ونقص الاستثمار الإنتاجي.
- تشجيع الريبة والمضاربة بالعملة، وهو ما يؤدي إلى زيادة الضغط على العملة وتدهور قيمتها.
- زيادة الضغط على ميزان المدفوعات وزيادة العجز فيه، وهو ما يؤثر سلبًا على الاقتصاد الوطني.
- تقليل قيمة العملة الوطنية وتدهور سعر صرفها، مما يؤثر سلبًا على عملية الاستثمارات الأجنبية في البلد، ويجعل من الصعب جذب رؤوس الأموال الأجنبية والاستثمار في البلد.
- صعوبات كبيرة في عملية التخطيط ،بسبب التغير المستمر في أسعار عوامل الإنتاج.

2- الأثار الاجتماعية:

تتسبب ظاهرة التضخم في آثار اجتماعية سلبية عديدة، منها تدهور القدرة الشرائية للفئات التي ترتفع دخولها بمعدل أقل من ارتفاع الأسعار، والتأثير السلبي على المقرضين بسبب انخفاض معدل الفائدة الحقيقية. كما تؤدي ظاهرة التضخم إلى سوء توزيع الدخل الوطني وتفاقم الفقر والبطالة، وتساهم في ظهور أفات واضطرابات اجتماعية مثل الرشوة والفساد. وتؤثر التضخم أيضًا على التعليم، حيث يتسبب التسرب المدرسي لأطفال الأسر الفقيرة في تفاقم مشكلة الفقر.

يتضرر من ارتفاع الأسعار عادة الفئات التالية:[1]

- أصحاب الدخول النقدية الثابتة التي لا ترتبط بتغير الأسعار سواء كانوا من العاملين أو المتقاعدين

- أصحاب المدخرات النقدية

- المتعاقدون تجاريا على تسليم بضائع في المستقبل بسعر محدد مسبقا.

- المقرضون لمبالغ نقدية

أما المستفيدون من التضخم فهم الفئات التالية:

-المقترضين لأغراض استهلاكيةكشراء منزل، شراء سيارة ...الخ، أو استثمارية لإنشاء معمل أو استصلاح أراضي زراعية.... .إلخ

- أصحاب الثروات المادية بأشكالها المختلفة، كالأراضي، العقارات، الذهب، الأحجار الكريمة... .إلخ

وعلى الرغم من وجود بعض الفئات الجزئية التي تستفيد من التضخم، مثل المقترضين وأصحاب الثروات المادية، إلا أن التأثيرات السلبية للتضخم تفوق الفوائد المحدودة التي يحصل عليها هؤلاء الأفراد. وبالتالي، يجب التركيز على مواجهة ظاهرة التضخم وتقليل تأثيراتها السلبية الواسعة النطاق على المجتمع بشكل عام.

المطلب الرابع: أساليب معالجة التضخم

تختلف السياسات والأساليب التي تستخدم عادة لمعالجة ظاهرة التضخم تبعاً لنوعه وللأسباب التي ينجم عنها. يروي بعض الاقتصاديين الذين يفسرون التضخم على أنه ظاهرة نقدية، أن معالجته يتطلب من الدولة والسلطات الاقتصادية أن تتخذ سياسات مالية ونقدية انكماشية. وتتمثل هذه السياسات في الحد من

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف ، مرجع سابق ، ص264.

التدفق النقدي، وذلك بالتقليل من الإنفاق الحكومي وطرح سندات حكومية كوسيلة لسحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة. كما يمكن أن يلعب البنك المركزي دورًا في هذا الصدد، من خلال تأثيره على البنوك التجارية بتطبيق سياسة نقدية تهدف إلى تقليص حجم الائتمان، مثل زيادة نسبة الاحتياطي القانوني. وتستطيع السياسة المالية أيضًا أن تساهم في معالجة التضخم، وذلك بزيادة الضرائب على أصحاب الدخول والأرباح الكبيرة وإعفاء أصحاب الدخول الضعيفة من هذه الزيادة لتقليص تدهور القدرة الشرائية. كما يمكن تخفيض الإنفاق العام، خاصة الإنفاق الاستهلاكي، بذلك الشكل الذي يحد من زيادة الطلب.

أما البعض الآخر الذين يرون التضخم كظاهرة هيكلية، فإنهم يرون أن التضخم الهيكلي ضرورة لا بد منها في الاقتصادات النامية، وأنها ظاهرة ترتبط بالعرض أكثر من الطلب. وتصاحب عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما يرافقها من تغيرات، ترتفع الأسعار وتحدث ضغوط تضخمية.

يعتقد هؤلاء أن السياسة الفعالة لمعالجة التضخم تتمثل في التركيز على معالجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني، وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة المشاكل التي تعاني منها القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي والصناعي، وتحسين كفاءة الأداء وإتباع أسلوب الحماية للصناعة الوطنية من منافسة السلع الأجنبية، وتغيير هيكل الإنتاج الوطني وتنويعه، بالإضافة إلى العمل على سياسة فعالة في مجال الأجور وتوزيع الدخل بشكل أكثر عدالة، وذلك لصالح السواد الأعظم في المجتمع، وتقليل التفاوت الحضاري والاقتصادي والاجتماعي بين الأقاليم المختلفة في البلد الواحد.

بشكل عام يمكن تلخيص الإجراءات و الأدوات المستخدمة لمكافحة هذه الظاهرة في سياستين كما يلي:

الفرع الأول: السياسة النقدية الكمية

تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم فيما يلي:

أ- سعر إعادة الخصم:

تتمثل أهم وسائل السياسة النقدية الكمية لمكافحة التضخم في رفع أو خفض سعر إعادة الخصم، والذي يعرف بأنه سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة خصم ما لديها من أوراق تجارية.[1] وعندما تزيد الكتلة النقدية المتداولة ويزداد الطلب على العرض، يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الحصول على السيولة النقدية وزيادة سعر الفائدة التي تتقاضاها البنوك التجارية من عملائها كفوائد مقابل القروض، وهذا يُساهم في

[1] سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام دار ، غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002م، ص107.

تخفيض الطلب الكلي على السلع والخدمات. ويعمل البنك المركزي على تخفيض سعر إعادة الخصم في حالة الانكماش، بهدف زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتحفيز الطلب على السلع والخدمات. يتحدد سعر إعادة الخصم وفقًا للظروف الاقتصادية السائدة والتي ترجع إلى رغبة البنك المركزي في زيادة مقدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان أو الحد منها، وذلك من خلال زيادة أو تخفيض تكاليف الحصول على تلك الاحتياطيات الإضافية التي تستخدمها البنوك التجارية، وفقاً للسياسات التي يحددها البنك المركزي.

ب-عمليات السوق المفتوحة:

يشير مصطلح "سياسة السوق المفتوحة" إلى عمليات البيع والشراء التي يقوم بها البنك المركزي للأوراق المالية والتجارية في الأسواق المالية، وذلك بهدف التأثير على كمية النقود المتداولة وتحكم البنوك التجارية في خلق الائتمان. تعتمد فعالية هذه السياسة على قدرة البنك المركزي على التأثير في حجم الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية، وبالتالي التأثير في حجم وسائل الدفع المتاحة في الاقتصاد. في حالة حدوث تضخم نتيجة زيادة الطلب، يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية والتجارية التي يحتفظ بها، بهدف تقليل الاحتياطيات النقدية للبنوك التجارية وتقليل حجم وسائل الدفع في الاقتصاد.

ث-سياسة نسبة الاحتياطي القانوني:

تعبر نسبة الاحتياطي النقدي القانوني عن النسبة المحددة بالقانون من الودائع التي تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني، ويمكن تعديل هذه النسبة بزيادة أو نقصان وفقًا للظروف الاقتصادية السائدة. تلجأ البنوك المركزية إلى استخدام هذه الوسيلة لمكافحة الضغوط التضخمية، وذلك عن طريق رفع نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع، مما يؤدي بدوره إلى تخفيض كمية النقد في التداول.

الفرع الثاني: السياسة المالية

يشير مصطلح "السياسة المالية" إلى مجموعة الوعيد والأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة، وذلك لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة، بما في ذلك تحقيق النمو المتوازن. وقد اكتسبت السياسة المالية أهميتها بعد أن اتسمت بدور حيادي، والذي يقتصر على وضع مجموعة من الإجراءات الرقابية لأوعية الميزانية، بما في ذلك تسخير الإيرادات العامة لتغطية نفقات الدولة. تهدف هذه السياسة إلى تحقيق التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ورفع معدلات النمو في الاقتصاد الوطني، والحفاظ على الاستقرار في مستوى الأسعار،

بالإضافة إلى العمل على تحقيق رفاهية المجتمع. وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية في الضرائب، والإنفاق الحكومي، وتحديد معدلات الفائدة، والسيطرة على العرض النقدي، وتوجيه الاستثمارات الحكومية.

وتتمثل أهم أدوات السياسة المالية فيمايلي:

أ- الرقابة الضريبية:

تعد الضرائب من أهم أدوات السياسة المالية المستخدمة في علاج الضغوط التضخمية في الاقتصاد. وذلك لأن زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات بنسبة تفوق مقدرة العرض الحقيقي منها، يؤدي إلى ظهور البوادر التضخمية وارتفاع الأسعار. ولذلك، يحتم على الحكومة التدخل عن طريق زيادة معدلات الضرائب الحالية أو فرض ضرائب جديدة على أصحاب الدخول والأرباح الكبيرة، بهدف امتصاص القوة الشرائية الزائدة لهذه الفئة، مما يعمل على تخفيض حجم الإنفاق الكلي على السلع والخدمات وإعادة التوازن إلى الاقتصاد. وكذلك، تحقيق الدولة لفوائض مالية من خلال زيادة حصيلة الضرائب وتوجيهها لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية[1].

سياسة الإنفاق العام: يمثل الإنفاق العام بشقية الاستهلاكي والاستثماري أهم مكونات ميزانية الدولة، حيث يؤدي تضخم حجم العمالة في المؤسسات الحكومية إلى زيادة الإنفاق على الأجور والمرتبات في الميزانية العامة، كما تؤدي زيادة مبالغ الدعم الذي توجهه الدولة لتوفير السلع الضرورية لمواطنيها بأقل من تكلفتها الحقيقية ، ومبالغ المساعدات النقدية المخصصة للأسر الفقيرة لمواجهة الزيادة في نفقات المعيشة إلى زيادة حجم الإنفاق العام.

وتمثل النفقات الاستثمارية جانباً هاما في ميزانية الدولة، وخاصة في البلدان النامية والتي توجه جزءًا هاما من مواردها المالية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بتجهيز البنية التحتية كالطرق والسدود وشبكات المياه والصرف الصحي وغيرها من الخدمات الأساسية التي تعاني البلدان النامية من محدوديتها على الرغم من أهميتها.

يتم استخدام سياسة الإنفاق العام كإحدى أدوات السياسة المالية بهدف الحد من تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد، من خلال ضغط الإنفاق العام بهدف خفض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات ،2ويؤدي ضغط الإنفاق الاستثماري دوراً بارزا في التأثير على مستويات الطلب الكلي وخاصة في البلدان المتقدمة، وذلك نتيجة لوجود بنية تحتية قوية وضخامة المشروعات الاستثمارية التي تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والتي تعتمد في تمويلها على استثمارات القطاع الخاص، ما عدا المشروعات

[1] الروبي نبيل ، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية الطبعة الثانية، 1984م، ص440.

الاستثمارية الضخمة التي تتطلب تمويل الدولة، أما البلدان النامية فتلجأ إلى خفض حجم الإنفاق الاستهلاكي هدف علاج الضغوط التضخمية عن طريق خفض الطلب الكلي على السلع و الخدمات.

ج- سياسة القروض العامة (الدين العام):

تعد سياسة القروض العامة من أكثر أدوات السياسة المالية فعالية في علاج التضخم في البلدان المتقدمة التي تعاني من تفاقم حدة الضغوط التضخمية، وتقوم هذه السياسة على أساس تحويل القوة الشرائية الزائدة لدى الأفراد ووحدات القطاع الخاص إلى الحكومة بغرض استخدامها في تمويل الإنفاق العام[1] ،وتعتمد الحكومة في ذلك على عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب فيها من قبل الجمهور، بحيث تؤدي هذه السياسة إلى سحب جزء من الكتلة النقدية المتداولة بهدف تخفيض حجم الطلب الكلي الذي يفوق العرض ومقدرة جهاز الإنتاج المحلي. كخلاصة لما رأينا من أدوات وسياسات مستخدمة لعلاج ظاهرة التضخم، فإن للدولة إمكانية الاختيار بين استخدام السياسة المالية والسياسة النقدية لعلاج هذه الظاهرة، و هذا حسب أسباب حدوثها والإمكانيات المتوفرة و المتاحة، كما يمكن لها المزج بين السياستين و ذلك بالتنسيق بين أدواتهما. كما أنه هناك إجراءات لمكافحة التضخم تتم في الأجل القصير ومهمتها كبح جماح التضخم من خلال التحكم في محددات التوسع في السيولة المحلية، وإجراءات أخرى تتم في الأجل الطويل و مهمتها إزالة الأسباب و الآثار السلبية المترتبة عن هذه الظاهرة

[1] عناية غازي حسين مرجع سابق ، ص169.

المبحث الثالث: الإطار العام للبطالة

لقد قمنا بإدراج هذا المبحث لتوضيح مفهوم البطالة وتحديد مختلف التعريفات المتعلقة بهذه الظاهرة، بالإضافة إلى شرح كيفية حساب معدل البطالة العام وتوضيح الفئات المختلفة التي تندرج تحت صنف العاطلين عن العمل. كما يهدف المبحث إلى تصحيح التصور الخاطئ لدى العوام بأن كل من لا يشغل وظيفة يعتبر عاطلاً. وسنناقش أيضًا أنواع البطالة المختلفة لإظهار صعوبة تقدير معدلات البطالة بدقة، وصعوبة معالجتها وفقًا للأسباب المتعلقة بها والإمكانيات المتاحة للحد من هذه الظاهرة.

المطلب الأول: مفهوم البطالة وأنواعها

يمكن تعريف البطالة على أنها التوقف الإجباري لجزء من القوى العاملة في الاقتصاد عن العمل، وذلك بالرغم من وجود الرغبة والقدرة على العمل. ويشير مصطلح "القوى العاملة" إلى عدد الأفراد القادرين والراغبين في العمل، مع استثناء الأطفال والعجزة وكبار السن. ويمثل العمل الجهد الفكري والجسدي الذي يبذله الإنسان لإضافة قيمة وخلق منفعة، مقابل دخل يتناسب مع الجهد المبذول، وينفق بدوره لتلبية الحاجات المتنامية باستمرار.[1]

وفقًا لتعريف منظمة العمل الدولية، يعدالشخص البطال كل من يكون قادرًا على العمل وراغبًا فيه ويبحث عن فرصة عمل، ولكنه لا يستطيع العثور على عمل بأجر يتناسب مع مؤهلاته ومهاراته. وينطبق هذا التعريف على الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، وعلى البطالين الذين سبق لهم العمل واضطروا لتركه لأسباب مختلفة. ويعرف البعض البطالة بشكل شامل كوجود أشخاص قادرون ومؤهلون على العمل وراغبون فيه، ولكنهم لا يجدون عملاً بنوعية ومستوى يتناسب مع مؤهلاتهم، وذلك في مجتمعين لفترة محددة، نتيجة القيود التي تفرضها حدود الطاقة والقدرة الاستيعابية للاقتصادات في هذا المجتمع.

[1] صر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 15. 2010، ص 15.

ومن المهم التأكيد على أن المفهوم الاقتصادي الإحصائي للبطالة هو أكثر تحديدًا من ذلك، ويتضح بوضوح عندما نفكر في السؤال التالي:

هل يجب اعتبار كل شخص لا يعمل بأجر ضمن فئة العاطلين عن العمل في احتساب معدلات البطالة في المجتمع؟ الجواب بالطبع لا، لأن البطالة في مفهومها الاقتصادي الإحصائي لها شروط محددة تحتسب بموجبها معدلات البطالة إحصائيًا. وهناك الكثير من الأفراد الذين لا يعملون ولا يصنفون ضمن فئة العاطلين عن العمل،مثل الأطفال والمرضى وكبار السن، والذين لا يستطيعون العمل بسبب عدم قدرتهم على ذلك، فضلاً عن الطلاب وبعض الأثرياء الذين لا يبحثون عن العمل. ويجب أن تتوفر في الشخص العاطل عن العمل الشروط التالية ليتم احتسابه ضمن فئة البطالة[1]:

1 –يجب أن يكون الشخص العاطل عن العمل قادرًا على العمل، أي أنه لا يعاني من أي مرض أو إعاقة تعيقه عن العمل بدنيًا أو عقليًا، ولا يمكن تصنيف المعوقين بنسب عالية أو فاقدي الأهلية العقلية في فئة البطالين.

2 –يجب أن يكون الشخص العاطل راغبًا في العمل ويبحث عن فرص عمل مناسبة.

3 –يجب أن يكون الشخص العاطل مستمرًا في البحث عن العمل ويتوفر لديه القدرة على العمل والاستعداد لتنفيذ المهام المطلوبة.

وبناءً على هذه الشروط، يتم احتساب معدلات البطالة الإحصائية في المجتمع، وهي تعكس نسبة الأشخاص الذين يتوافر فيهم الشروط الثلاثة المذكورة ولا يعملون بأجر. ويعتبر معدل البطالة أحد المؤشرات الرئيسية لقياس صحة الاقتصاد، ويتم استخدامه في تحليل الأداءالاقتصادي واتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية في الدول.

يمكن أن تعرف البطالة بصورة عامة على أنها: التعطل لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما، الراغبة و القادرة على العمل، حيث تظهر عادة في أوقات الركود و الانحسار الاقتصادي و تقل في أوقات الرواج و الازدهار الاقتصادي. ويمكن قياس معدل البطالة بالصيغة التالية

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة}} \times 100$$

[1]نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف ، مرجع سابق ، 243.

أنواع البطالة:

يمكن تمييز عدة أنواع من البطالة حسب أسباب حدوثها ودرجة خطورتها، نذكر منها ما يلي:

1-البطالة القسرية:

يمكن تعريف البطالة القسرية بأنها تعطل قوة عاملة موجودة قادرة وراغبة في العمل و بالأجر السائد

و يعتبر هذا النوع من أخطر أنواع البطالة، حيث تتطلب معالجته تدخل الدولة عن طريق التدابير و السياسات المناسبة و الفعالة، و يمثل هذا النوع مؤشرا على وجود اختلال في الاقتصاد القومي لا بد من معالجته.

2- البطالة الدورية : تحدث هذه البطالة في فترات الكساد التي يتعرض لها الاقتصاد بين فترة و أخرى. ذلك أن الاقتصاد في كل دول العالم يتعاقب عليه فترات من الازدهار و أخرى من الركود و الانكماش و الكساد.[1] ففي فترة الازدهار يكون معدل البطالة منخفضا و يرتفع في فترات الكساد. عندما يرتفع الطلب الكلي في اقتصاد ما و بمعدل كبير، فإن ذلك يدفع الوحدات الإنتاجية لزيادة إنتاجها، و من أجل ذلك لا بد من تشغيل المزيد من اليد العاملة (زيادة الطلب على العمل) و هذا الاتجاه سوف يؤدي إلى زيادة الأجور و ما يترتب على ذلك من زيادة تكاليف الإنتاج، الأمر الذي يدفع إلى ارتفاع أسعار المنتجات (بروز ظاهرة التضخم)، و هذا يعني أن زيادة الطلب أدت إلى انخفاض معدلات البطالة و لكنها في نفس الوقت تسببت في ظهور التضخم. أما في حالة الركود الاقتصادي، فإن ذلك يعني انخفاض الطلب الكلي و هذا ما يدفع الوحدات الإنتاجية إلى تقليص إنتاجها، ما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض الطلب على العمل وانخفاض الأجور و ظهور البطالة.

3-**البطالة الاحتكاكية:**[2] يقصد بها البطالة المؤقتة التي ترتبط بعوامل وقتية عابرة نتيجة للتغيرات الحاصلة في القوة العاملة، أو سوق العمل أو طبيعة العمل نفسها. فمن التغيرات التي تحدث دائما و باستمرار في سوق العمل، انتقال العاملين من عمل إلى أخر بغية تحسين أمورهم المعيشية أو إيجاد عمل أكثر تلاؤم مع مؤهلاتهم العلمية و المهنية، كذلك الانتقال من و إلى سوق العمل و الذي يحصل مثلا عند دخول الطلاب إلى سوق العمل بعد تخرجهم من المدارس و الجامعات أو خروجهم من السوق من أجل التفرغ للدراسة. فعندما ينضم عمال جدد إلى القوة العاملة يمرون بمراحل مؤقتة من البطالة قبل إيجاد

[1] أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى الإصدار الثاني 2007، ص301

[2] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف ، مرجع سابق ، ص247.

العمل المناسب لهم، و هذه تعتبر بطالة احتكاكية مؤقتة لا ترتبط بعوامل ارتفاع أو انخفاض الطلب الكلي المصاحبة للتقلبات الاقتصادية

كما تحصل البطالة الاحتكاكية أيضا نتيجة لتأثر بعض القطاعات الاقتصادية بالعوامل الطبيعية أو الجوية كالأمطار والثلوج وانخفاض درجات الحرارة أو ارتفاعها في بعض الأقطار، و يلاحظ ذلك في قطاعات الإنشاءات و الزراعة و النقل و التي يتوقف العمل فيها لفترات طويلة بسبب الأحوال الجوية و ينتج عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة في هذه القطاعات في تلك الفترة.

وبالرغم من اعتبار هذا النوع من البطالة بطالة مؤقتة، أي أن أسبابها وقتية وقابلة للزوال إلا أن ديناميكية القوة العاملة أي التغيرات المستمرة الحاصلة في انتقال العمال تجعلها سمة دائمة لأسواق العمل و لكنها لا تدعو للقلق من الناحية الاقتصادية لأن أسبا ا كما ذكرنا مؤقتة و تؤول للزوال بشكل ذاتي، بل يمكن اعتبارها سمة مرغوب فيها لأنها قد تساعد على وضع الشخص المناسب في المكان المناسب مما يؤدي إلى ارتفاع الإنتاجية.

وبما أن هذا النوع من البطالة يرتبط ارتباطا مباشرا مع حرية العمال بالتحرك و الانتقال من عمل إلى أخر و من منطقة إلى أخرى، فإن تخفيض معدلات البطالة الاحتكاكية أو القضاء عليها، يعني تقييد هذه الحرية

البطالة الهيكلية: تحدث هذه البطالة بسبب التغيرات التي تطرأ على التركيب أو الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد الوطني و يكون من نتيجتها انخفاض الطلب على بعض المهن الذي يؤدي إلى دخول أصحابها في هذا النوع من البطالة، وازدياد الطلب على مهن أخرى.

ينشأ أيضا هذا النوع من البطالة نتيجة للتغيرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد القومي، كتحول الاقتصاد من زراعي إلى صناعي، ذلك التحول الذي قد يقود إلى ظهور هذا النوع من البطالة، إذ أن تحول بعض القوى العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي يتطلب الحصول على مستوى معين من التدريب و التأهيل يمكنها من دخول السوق العملية للقطاع الجديد. كما يمكن لهذا النوع من البطالة أن يحدث نتيجة الانتقال من أساليب إنتاجية معينة إلى أساليب أكثر تطورا ذلك الانتقال الذي لا بد أن يرافقه ظهور هذا النوع من البطالة.[1]

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي ، مرجع سابق، ص164.

كذلك يصنف ضمن البطالة الهيكلية حالات البطالة الناتجة عن انتقال الصناعات بعد الحروب الكبرى من صناعات عسكرية إلى صناعات مدنية وما يرافق ذلك أيضا من تغيرات هيكلية كبيرة في السوق العملية نتيجة تسريح أعداد كبيرة من الخدمة العسكرية والتحاقهم بالقوة العاملة المدنية، و ما يشابها من تغيرات هيكلية في سوق العمل في الدول النامية نتيجة لهجرة العمال من الريف إلى المدن وارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية[1]

تشهد الدول النامية ارتفاع معدلات البطالة في المناطق الحضرية نتيجة هجرة العمال من الريف إلى المدن. ويتضح من ذلك وجود تشابه بين البطالة الهيكلية والبطالة الاحتكاكية، حيث يجمعهما عامل مشترك وهو انتقال العمال من عمل إلى آخر. ومع ذلك، يختلفان عمليًا ونظريًا في الأسباب. فالبطالة الهيكلية ترتبط بالتغيرات الهيكلية التي تحدث في سوق العمل، في حين يرتبط البطالة الاحتكاكية في الغالب بالعوامل والتغيرات الوقتية المؤقتة، مثل العوامل الطبيعية التي سبق ذكرها. وتختلف البطالة الهيكلية عن البطالة الاحتكاكية من حيث المدة، حيث تكون الأولى عادة أطول مدة لأنها تتطلب إعادة تأهيل وتدريب العمال أو تحتاج إلى إعادة توجيههم بأعداد كبيرة من منطقة إلى أخرى. وبشكل عام، فإن معالجة البطالة الهيكلية تكون أصعب وتحتاج لمدة أطول، وتؤثر على العمال المتأثرين بشدة، لذلك يصبح تدخل الدولة لمعالجتها أمرًا طبيعيًا وضروريًا.

ومن المهم الإشارة إلى أن البطالة الهيكلية تتطلب إجراءات متعددة ومتنوعة لتحقيق التغييرات اللازمة في سوق العمل، مثل تطوير الصناعات الجديدة والابتكارات التكنولوجية وتنمية المهارات اللازمة للعمال. كما يجب على الحكومات العمل على توفير بيئة تشجيعية للشركات الصغيرة والمتوسطة وتشجيع الاستثمار الخارجي لتوفير فرص عمل جديدة. وعلى المستوى الشخصي، يمكن للعمال تحسين فرصهم في العمل من خلال تحسين مهاراتهم وتعلم المهارات الجديدة التي يحتاجها سوق العمل.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للحكومات تنفيذ برامج تدريب وتأهيل للعمال المتأثرين بالبطالة الهيكلية، وتوفير الدعم المالي للأفراد الذين يعانون من البطالة الطويلة الأمد. كما يمكن للحكومات تطوير سياسات وبرامج لتحفيز الشركات على توظيف العمال المتأثرين بالبطالة الهيكلية، مثل تقديم الحوافز المالية للشركات التي توفر فرص عمل لهؤلاء العمال.

4- البطالة الموسمية:

[1] نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف ، مرجع سابق ، ص248.

البطالة الموسمية تشير إلى البطالة التي تحدث في الأنشطة الاقتصادية التي تتميز بالموسمية، والتي تتأثر باختلاف الطلب والعرض على العمال في فصول محددة من السنة. وتشمل هذه الأنشطة على سبيل المثال الزراعة والصيد والسياحة والتجارة الإلكترونية في المواسم الخاصة بالتخفيضات والعروض الترويجية.

يتعرض العمال في تلك الأنشطة للبطالة خلال فترات الانخفاض في الطلب على العمالة، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى تراجع دخلهم وصعوبة في تلبية احتياجاتهم الأساسية خلال تلك الفترات. ومن أجل الحلول الممكنة لهذا النوع من البطالة هي توفير فرص عمل لتلك الفئة من العمال في الأنشطة الأخرى التي لا تتأثر بالموسمية، وذلك عن طريق تعليمهم بعض المهارات والمهن الأخرى التي يمكنهم العمل بها خلال فترات الانخفاض في الطلب على العمالة في أنشطتهم الأساسية. ويمكن للحكومات والمؤسسات التعليمية والمنظمات الاجتماعية توفير برامج تدريبية وتعليمية لتلك الفئة من العمال، وتوفير الدعم المالي والفني لهم لتحويلهم إلى وظائف أخرى قد تكون أكثر ثباتا واستدامة في المدى الطويل[1].

5- البطالة المقنعة:

يعرف هذا النوع من البطالة، بأنها التحاق عدد من القوى العاملة بوظائف معينة و يتقاضون عليها أجورا، على الرغم أن مساهمتهم في العملية الإنتاجية تقترب من الصفر، وهذا ما يظهر واضحا من خلال قيام بعض المؤسسات و الدوائر الحكومية بتشغيل عدد من العمال أكثر من حاجتها الفعلية، حيث أن سحب تلك القوى الفائضة قد لا يؤثر إطلاقا على حجم الإنتاجية و الإنتاج المخطط له. و يعبر هذا النوع من البطالة أيضا على العمالة الناقصة نوعا، و هي حالة اشتغال الفرد في عمل دون مستوى مؤهلاته و خبراته، كما هو الحال لكثير من خريجي الجامعات الذين يقبلون بأعمال متواضعة نسبيا مثل العمل على سيارات الأجرة و نحوه انتظارا لعمل أفضل[2]

6- البطالة المستوردة

البطالة المستوردة هي نوع آخر من أنواع البطالة وتحدث عندما تستخدم الشركات العمالة الأجنبية بدلاً من العمالة المحلية في بعض القطاعات الاقتصادية. وتحدث هذه البطالة عندما يكون هناك انخفاض في

[1] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق ص .16
[2] احمد الأشقر، مرجع سابق ، ص302

الطلب على السلع المحلية وارتفاع في الطلب على السلع المستوردة. ونتيجة لذلك، يمكن أن تواجه العمالة المحلية صعوبة في الحصول على فرص عمل في هذه القطاعات.

يمكن أن يؤدي استخدام العمالة الأجنبية إلى عدة تحديات اقتصادية واجتماعية، بما في ذلك زيادة معدلات البطالة في المجتمع، وتفاقم الفوارق الاجتماعية، وتقليل الاستثمار في التدريب والتطوير للعمالة المحلية، وتقليل الدخل المتاح للعمالة المحلية مما يؤثر على قدرتهم على الاستهلاك والمساهمة في النمو الاقتصادي.

المطلب الثاني: حساب معدلات البطالة

يتبع حساب معدلات البطالة إحصائيًا عادةً أسلوب العينات بدلاً من أسلوب المسح العام، حيث يتطلب المسح العام وقتًا طويلًا وتكاليف باهظة. ويتم حساب معدلات البطالة في الدول المتقدمة عادةً مرة كل شهر أو كل ثلاثة أشهر.

وتصنف الأفراد الذين تتراوح أعمارهم بين الحد الأدنى والحد الأعلى لسن العمل في إحدى المجموعات التالية:

1- **المستخدمون (العاملون):** يصنف كل من يعمل بدوام كامل أو جزئي، حتى لو كان يعمل ساعة أو ساعتين في اليوم.

2- **العاطلون (غير المستخدمين):** يصنف كل من لا يعمل ويواصل البحث عن عمل خلال فترة محددة.

ومن الملاحظ أنه يوجد بعض الأشخاص الذين يعملون ويحصلون على أجر، ومع ذلك يسجلون أنفسهم في مكاتب العمل كعاطلين، ولكن لا يتم تصنيفهم كذلك.

3- خارج القوة العاملة:

يشمل هذا المجموعة الأشخاص الذين يعتبرون خارج قوة العمل، مثل المتقاعدين بشكل كامل، والطلاب الذين لا يعملون أيضًا، والأمهات المتفرغات لرعاية الأطفال، والأشخاص الذين يتوقفون عن التفتيش عن العمل بسبب عدم توافر فرص العمل المناسبة لهم، والأشخاص الذين هم دون السن القانوني للعمل (16-

15 فما دون ذلك) أو أعلى من سن التقاعد (65 سنة فما فوق). ويختلف تحديد الحدود العمرية للعمل والتقاعد حسب التشريعات في كل بلد[1].

وبناءً على هذه التصنيفات، يتم حساب معدل البطالة كنسبة مئوية من حجم قوة العمل المدنية أو قوى العمل الإجمالية و التي تشمل قوى العمل المدنية بالإضافة إلى العاملين في القوات المسلحة.و هو ما يسمى بالبطالة الظاهرة أو الصريحة و التي يتم استخدامها في الولايات المتحدة الأمريكية لحساب معدلات البطالة حسب العلاقة التالية:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عـــدد العـاطـلـيـن}}{\text{قوة العمل المدنية أو الإجمالية}} \times 100$$

يوضح لنا الجدول التالي طرق حساب معدل البطالة في الاقتصاد الأمريكي:

الجدول :1العمل والبطالة في الاقتصاد الأمريكي. 1985م

الأصناف		العدد (مليون)
اجمالي عدد السكان		238
خارج قوة العمل (أطفال ، طلبة، مرضى.....)		121
قوة العمل (3)=(1)-(2)		117
رجال قوة المسلحة (4)		2
قوة العمل المدنية (5)=(3)-(4)		115
العاملون (6)		107
العاطلون (7)		8
معدل البطالة	كنسبة من قوة العمل (%)	117/6.8=8
	كنسبة من قوة العمل المدنية(%)	7=8/115

المصدر:بسام الحجار،عبد الله رزق، مرجع سابق، ص.324

لقد تعرض حساب البطالة هذه الطريقة إلى عدة انتقادات للأسباب التالية:

– قد تكون معدلات البطالة المحتسبة هذه الطريقة أعلى من المعدلات الحقيقية، لأنه لا يوجد ما يؤكد أن الأشخاص غير المستخدمين هم فعلا مستمرين في البحث عن فرص عمل.

[1] نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطاف ، مرجع سابق ، ص244.

– لوحظ في فترات الركود الاقتصادي الطويلة أن حجم القوة العاملة يتقلص أو يبقى ثابتا لأن الوضع لا يشجع على دخول عمال جدد إلى القوة العاملة، و لا يشجع العاطلين على الاستمرار في البحث عن العمل و لذلك فإن معدلات البطالة المحتسبة في هذه الحالة لا تعكس حالة البطالة الحقيقية المتردية

يزداد عدد العمال الذين يعملون أقل من عدد الساعات اليومية المعتادة في فترات الركود، أي أن استخدامهم غير كامل، إما لعدم وجود عمل يشغلهم خلال الساعات اليومية و هو ما يطلق عليه اسم البطالة المقنعة، أو لكونهم يعملون بدوام جزئي أو متقطع.

و السبب في ذلك هو أنه غالبا أصحاب العمل لا يفرطون في عمالهم ذوي الكفاءات العالية المدربين و الماهرين بمجرد انخفاض الطلب على منتوجهم، و إنما يحافظون عليهم لحين انتعاش الحالة الاقتصادية و هم يمثلون إمكانيات فائضة و غير مستغلة لا تظهرها معدلات البطالة الإجمالية.

– لا تعطي معدلات البطالة الإجمالية صورة واضحة للبطالة في القطاعات المختلفة أو بالنسبة للأعمار المختلفة أو بالنسبة للرجال و النساء. لذى يستحسن حساب معدلات البطالة لفئات اجتماعية مختلفة، و لقطاعات اقتصادية منفصلة و للفئات العمرية كل على، هحد للوقوف على الحجم الحقيقي للبطالة و تأثيرا ا الاجتماعية.

– لا تعتمد تأثيرات البطالة في التمتع على المعدل الإجمالي فحسب بل أيضا على الفترة التي يبقى فيها العاطل بدون عمل. فكلما طالت هذه الفترة كانت تأثيرات البطالة أكثر حدة و مأساوية للوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات مفصلة ودقيقة عن عاطلين من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم والمهن التي يزاولونها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم ومدة بطالتهم... ،الخ والحقيقة أن توفر هذه البيانات ودقتها وحداثتها هي من الأهمية بمكان لأنه على ضوئها يحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد الوطني، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة على مستويات الأداء الاقتصادي، والمهمة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها، كما لا يخفى على أحد أنه لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي عنها.

المطلب الثالث: مشكلة إحصاءات البطالة

للوقوف على حجم مشكلة البطالة وأبعادها ينبغي أن تكون هناك قاعدة معلومات مفصلة ودقيقة عن عاطلين من حيث أعدادهم وأماكن إقامتهم والمهن التي يزاولنها وأعمارهم وتعليمهم وجنسهم وسبب تعطلهم ومدة بطالتهم... ،الخ والحقيقة أن توفر هذه البيانات ودقتها وحداثتها هي من الأهمية بمكان لأنه على ضوئها يحسب معدل البطالة على مستوى الاقتصاد الوطني، وهو أحد المؤشرات الاقتصادية الكلية ذات الدلالة على مستويات الأداء الاقتصادي، والمهمة في رسم السياسات الاقتصادية وتقييم فعاليتها، كما لا يخفى على أحد أنه لا يمكن علاج مشكلة البطالة ما لم يكن هناك تصور حقيقي عنها.

و المعروف هو أن الإحصاءات الرسمية المنشورة حول البطالة كثيرا ما تثير الجدل حول مدى دقتها وشموليتها والى أي مدى تعكس حجم مشكلة البطالة، ففي ضوء التعريف الشائع عن البطالة الذي أوصت به منظمة العمل الدولية، والذي ينص على أن العاطل هو ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وقادر عن العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى الأجر السائد ولكنه لا يجده، ووفق هذا التعريف فان العاطلين عن العمل يمثلون عادة نسبة مئوية صغيرة من قوة العم ،ل لأن هناك فئات من ال اع طلين تستبعد ولا يشملها الإحصاء الرسمي مثل: .

العمال المحبطين: أي أولئك الذين هم بالفعل في حالة تعطل عن العمل ويرغبون في العمل ولكنهم ليأسهم ولكثرة ما يبحثون عن العمل ولم يوفقوا فقد تخلوا عن البحث عن العمل وقد يكون عدد هؤلاء كبير وبخاصة في فترات الكساد الدوري في الدول المتقدمة وفي غالب الأوقات في الدول النامية أين تقل فرص التوظيف للباحثين عن الشغل.

2- **الأفراد الذين يعملون مدة أقل من وقت العمل الكامل:** وهم يعملون بعض الوقت بغير إرادتهم في حين أنهم يرغبون في العمل لوقت كامل. .

1- العمال الذين يتعطلون موسميا:

ولكنهم خلال فترة إعداد مسح البطالة كانوا يعملون، ويوجد هؤلاء بشكل واضح في القطاع الزراعي حيث يعملون بعض الوقت في أوقات الحصاد أو أوقات الخدمة الكثيفة للأرض ويظلون في حالة بطالة طوال السنة وتتشابه مع هؤلاء حالة الذين يعملون في قطاع السياحة في أوقات معينة من السنة.

4العمال الذين يعملون في أنشطة هامشية: غير مستقرة وغير مضمونة، وذات دخول منخفضة جدا وهم عادة ممن يعملون لحسابهم الخاص ويتعرضون لكثير من المشكلات والمتاعب وعددهم كبير في البلدان

النامية. لا عجب والحال هذه إذا كانت إحصاءات البطالة الرسمية المنشورة أقل من الحجم الفعلي للبطالة بكثير لأنها تستبعد هذه الفئات، والمقياس الأنسب للإحاطة بالحجم الحقيقي لمشكلة البطالة ينبغي أن يتسع ليشمل تلك الفئات أو على الأقل البعض منها، وفي هذه الحالة سوف يرتفع معدل البطالة ارتفاعا محسوسا.

وفي حالة البلدان النامية فالوضع أكثر تعقيد، حيث لا توجد في أغلب الأحيان إحصاءات دورية رسمية منشورة عن البطالة، وإذا وجدت فغالبا ما يكون تقديرها عشوائيا ولا يخضع لأسس علمية سليمة، أضف إلى ذلك تفشي البطالة المقنعة على نطاق واسع في أوساط البطالين خاصة الشباب منهم والبطالة الموسمية تمس العديد من القطاعات والأماكن، ولهذا لو أعدنا احتساب معدل البطالة بأخذ هذه الفئات بعين الاعتبار لقفز معدل البطالة قفزات هائلة إلى الأعلى

المطلب الرابع: آلية حدوث البطالة

تحدث البطالة عندما يكون الطلب على القوة العاملة أقل من العرض، أو أقل من المتاح من موارد العمل. ونلاحظ أن المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة إجبارية في الاقتصاد، فخفض مستوى الأجور الحقيقية كفيل دوما بزيادة الطلب على العمل وامتصاص العرض الزائد منه إن وجد، و إذا وجد عاطلون عن العمل في مجتمع ما، فهم بموجب هذه النظرية عاطلون بإرادتهم دون إكراه. لكن هذا الرأي لم يعد مقبولا في الوقت الحالي، و السبب في هذا عدم قبول نقابات العمال بأن تنخفض الأجور انخفاضا حادا دون قيود، فهي تلعب في زمننا هذا دورا هاما في المفاوضات مع أرباب العمل حول الأجور و ظروف العمل، و يكون من نتيجة ذلك الوصول إلى اتفاق بين الطرفين يقضي بأن لا يهبط معدل الأجر الحقيقي عن حد معين. ولكون أيضا أن بعض العمال لهم الحق في التفاوض على أجورهم مع أرباب العمل، حيث تتعلق سلطة التفاوض بعاملين هما:

-أولا: مدى الصعوبة التي تجدها المؤسسة في إيجاد بديل لهذا العامل المؤهل، واستخلافه في حالة توقفه عن العمل.

- ثانيا: مدى سهولة إيجاد عمل أخر مناسب في حالة مغادرة العمل الحالي. ولهذا فإن سلطة تفاوض العامل على الأجر تضعف كلما سهل على المؤسسة استخلافه في حالة مغادرته منصب عمله، وكلما تطلب وقت أطول لإيجاد عمل أخر مناسب له

ليكن لدينا الشكل التالي الذي يمثل التوازن في سوق العمل

الشكل 1 : التوازن في سوق العمل

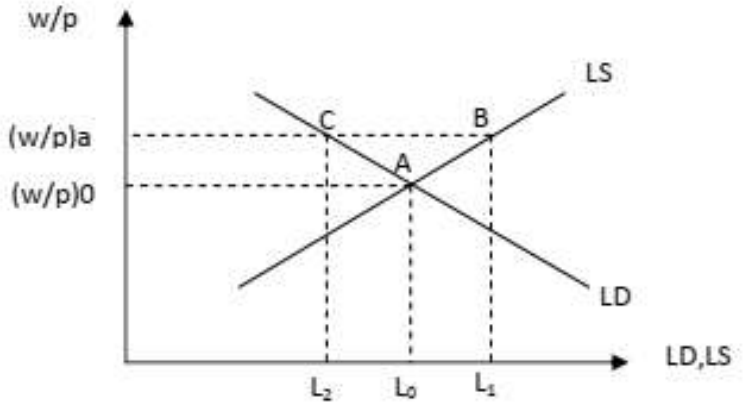

المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان 2007 ، ص296.

حيث نرمز للحد الأدنى للأجور الحقيقية بالرمز (w/p)aولنرمز لعدد الأفراد الذين يرغبون في العمل وفق هذا الحد الأدنى من الأجر الحقيقي بالرمز L1و لعدد الأفراد الذين يرغب أرباب العمل تشغيلهم هذا الأجر بالرمز ، L2عند ذلك إذا كان الحد الأدنى للأجر الحقيقي أعلى من الأجر الحقيقي في وضع التوازن (w/p)0 فإن الفرق L2 – L1هو عبارة عن عدد العاطلين عن العمل. إذا فرضنا أن الحد الأدنى للأجر الحقيقي يساوي الأجر الحقيقي في وضع التوازن فإن العددين L1و L2 ينطبقان في هذه الحالة على مستوى الاستخدام التوازني فلا يكون هناك بطالة.

ولكن في الواقع هناك بعض الأشكال من البطالة التي لا يمكن التخلص منها تخلصا كاملا. ذلك انه في كل مجتمع من المجتمعات هناك عدد من الأفراد الذين ينضمون إلى القوة العاملة لأول مرة مما يجعلهم في حالة بطالة لفترة معينة من الزمن يبحثون خلالها عن العمل.

مثال ذلك خريجو الجامعات والمعاهد المهنية الذين يقضون فترة من الزمن في البحث عن الشغل قبل الانضمام إلى صفوف العاملين. كما يوجد عدد من الأفراد الذين لا يرضون بعملهم الحالي فيتركونه على أمل إيجاد الأفضل فيضلون عاطلين إلى حين إيجاد العمل الذي يلبي طموحاتهم. ليكن لدينا الشكل الموالي الذي يمثل انتقال نقطة التوازن عند ارتفاع الطلب على العمل

الشكل 2 : تغير وضع التوازن في سوق العمل

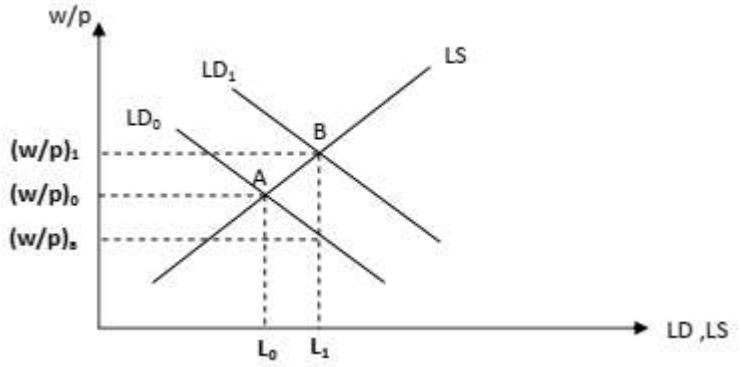

المصدر: أحمد الأشقر، مرجع سابق ص299

لنفرض الآن أن هناك توازنا بين العرض والطلب عند مستوى الاستخدام الكامل L0و الأجر الحقيقي التوازني، (w/p)0الذي يزيد عن الحد الأدنى للآجر الحقيقي. a (W/p)ولنفرض أنه بسبب ارتفاع الطلب في سوق السلع و الخدمات ازداد الطلب على العمل، في هذه الحالة سينتقل منحنى الطلب من الوضع LD0 إلى الوضع LD1و ينتقل وضع التوازن من النقطة Aإلى النقطة. Bوتكون كمية العمل في وضع التوازن الجديد L1أعلى مما كانت عليه في وضع التوازن السابق L0كما يكون الأجر الحقيقي (w/p)1 أعلى من الأجر الحقيقي السابق . (W/p)0 .

وإذا فرضنا أن الطلب الإضافي الجديد على العمل 0 – L 1Lلا يمكن تلبيته، أي أن الحد الأعلى لعرض العمل هو، L0 فنقول إن هناك حالة استخدام زائد. في هذه الحالة يكون الاقتصاد غير متوازن. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الأجور الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما ينتج عنه انخفاض حجم الناتج الذي ينقص من الطلب على العمل وعودة التوازن من جديد إلى سوق العمل.

المبحث الرابع: العلاقة بين المتغيرات

المطلب الأول: العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة من منظور بعض المدارس الاقتصادية:

لقد اختلفت نظرة المدارس الاقتصادية للعلاقة بين الإنفاق العام و البطالة، حيث سنبين فيما يلي نظرة كل من المدرسة الكلاسيكية، النقديون و النظرة الكينزية إلى هذه العلاقة

الفرع الأول: نظرة المدرسة الكلاسيكية للعلاقة بين الإنفاق العام والبطالة:[1]

يهمل الاقتصاديون الكلاسيك العلاقة بين الإنفاق العام والبطالة، لأنهم يتصورون أن الاقتصاد لا يمكن أن يكون إلا في حالة الاستخدام التام وهي الحالة التي يكون فيها الإنتاج أعظمي واستغلال عوامل الإنتاج مثاليا والبطالة منعدمة، أي أن اقتصادهم بإمكانه أن يوفر مناصب شغل لكل بطال يرغب في أن يشتغل، هذه الرؤية التفاؤلية التي تميز نظرة الكلاسيك للبطالة يصاحبها اعتقاد آخر، و هو أن اقتصاد الكلاسيك يتوازن عند حالة الاستخدام التام من دون تدخل الدولة (اليد الخفية) مهملين بذلك دور الحكومة في تحقيق التوازن و التأثير على مخرجات النشاط الإقتصادي، حيث يرون أن السياسات المالية التوسعية سوف لن تؤثر إلا على ميزانية الدولة، وأن السياسة النقدية التوسعية لا تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتشغيل بل إلى ارتفاع الأسعار

الفرع الثاني: النقديون والعلاقة بين الإنفاق العام و البطالة

يعتقد رواد المدرسة النقدية، بما في ذلك "ميلتون فريدمان"، أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومكافحة التضخم والبطالة وتوفير فرص العمل. ويعتقدون أن الإفراط في تطبيق السياسات المالية التوسعية يترتب عليه تكاليف باهظة تتسبب في عجز الموازنة ومشاكل اقتصادية أخرى تنجم عن الدين العام.

وبالتالي، يركز المدرسون النقدية على ضرورة إدارة السياسة النقدية بحيث تحافظ على استقرار الأسعار، وتضبط العرض النقدي وتحفز النمو الاقتصادي بشكل مستدام وتوفر فرص العمل. ويعتقدون أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تطبيق سياسات نقدية متزنة تستخدم أدوات مثل تحديد معدلات الفائدة وتعديل السيولة النقدية في الاقتصاد.

ومن المهم بالنسبة للمدرسة النقدية أن يكون للحكومة دور في إدارة السياسة النقدية، ولكن يجب أن يكون هذا الدور محدودًا ويتمثل في وضع الإطار العام للسياسة النقدية ووضع الأهداف والقيم المستهدفة، بينما

[1] أحمد ركان ، رابح بلعباس/ مداخلة بعنوان : العلاق بين الانفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973 -2008.

يتم تنفيذ تفاصيل السياسة النقدية من قبل المؤسسة المالية المستقلة، مثل البنك المركزي. ويجب أن تتم هذه العملية بشكل شفاف وشامل، ويجب أن تتماشى السياسة النقدية مع الأهداف الاقتصادية العامة وتتناسب مع الظروف الاقتصادية الحالية والمتوقعة.

ومن الجوانب الأخرى التي يركز عليها المدرسون النقدية هي ضرورة تحقيق التوازن بين العرض والطلب على العملة وتحقيق الاستقرار في سوق الصرف، وكذلك ضرورة تحديد معايير واضحة وشفافة لقياس النجاح في تحقيق الأهداف النقدية والاقتصادية.

الفرع الثالث: رؤية كينز للعلاقة بي الانفاق والبطالة

يعتقد كينز أن البطالة لا تتعارض مع التوازن الاقتصادي الكلي، حيث يمكن أن يتحقق التوازن على المستوى الكلي ويظل هناك بطالة في عنصر العمل. وقد يكون هذا البطالة عالي المستوى، ولكن يمكن للحكومة من خلال السياسة المالية التوسعية احتواء هذا الوضع من خلال زيادة الإنفاق العام، سواء على الاستهلاك أو الاستثمار، وباستخدام مضاعفات السياسة المالية (مضاعف الإنفاق ومضاعف الضرائب) لتحفيز الإنتاج وخلق فرص عمل.

تحليل كينز لمشاكل الدول في مكافحة البطالة يستند إلى فكرة أن الدخل الكلي يعتبر دالة في مستوى التشغيل، حيث يزداد حجم الدخل الكلي كلما زاد حجم التشغيل. ويقترح كينز ثلاثة أدوات لتحقيق هذا الهدف[1]:

1 –**الطلب الفعال:** حيث يعتقد كينز أن نقص الطلب الفعال يؤدي إلى البطالة، ولتخفيف هذه المشكلة، يقترح زيادة الإنفاق العام على الاستهلاك أو الاستثمار.

2 –الكفاية الحدية لرأس المال: يرى كينز أن الكفاية الحدية لرأس المال تمثل أحد المحددات الرئيسية لمعدل الاستثمار، حيث توجد علاقة عكسية بين الاستثمار والكفاية الحدية لرأس المال.

3 –سعر الفائدة: يمثل سعر الفائدة العنصر الثاني المحدد للاستثمار بجانب الكفاية الحدية لرأس المال في النموذج الكينزي، ويتحدد سعر الفائدة بدوره تبعًا لمؤشر عرض النقود.

ويعتمد المضاعف الكينزي على أربعة فروض، وهي: وجود بطالة لا إرادية، ووجود اقتصاد صناعي، وتوافر الطاقة الإنتاجية الزائدة للسلع الاستهلاكية، وتوفر السلع اللازمة لزيادة الإنتاج.

[1] للاطلاع اكثر انظر : تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والاشهار، الجزائر، 2004م، ص193-223.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن المناخ الاستثماري في أي بلد يتأثر بالاضطرابات الاقتصادية على المستوى الكلي، وخاصة التضخم وتقلبات سعر الصرف. فهذه المتغيرات يمكن أن تؤثر سلبًا على الاستثمارات[1].

انطلاقا من هذه النظرية، يمكن الاعتماد على زيادة الإنفاق الحكومي لتحفيز الطلب الداخلي، بغرض الوصول إلى زيادة معدلات التشغيل، وذلك كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 3 سياسة النمو عن طريق الطلب (نظرية كينز)

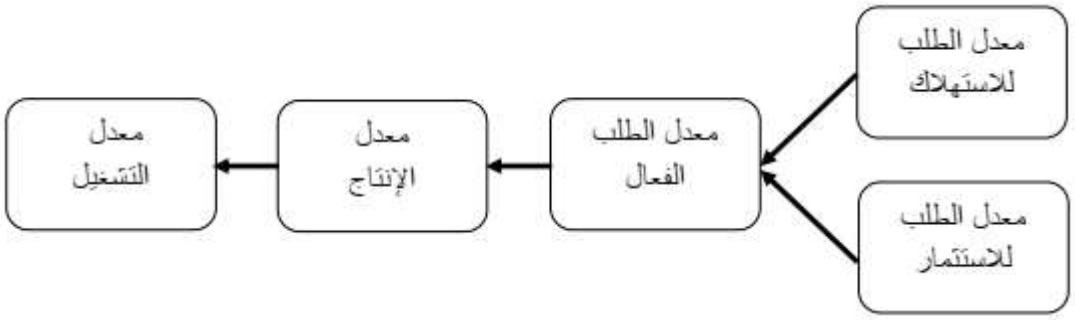

بناءً على الشكل أعلاه، يمكن اعتبار أن الاقتصاد يوفر تلقائياً معدلات تشغيل معينة، بشرط أن يتوفر معدل طلب للاستهلاك الذي يخلقه المجتمع، نتيجة لحاجات الحياة، بالإضافة إلى معدل طلب للاستثمار الذي يتم توفيره من خلال النشاطات الاقتصادية الداخلية للبلاد. ومع ذلك، إذا حدث خلل في توازن سوق التشغيل بسبب عجز الاستهلاك والاستثمار في توفير معدلات تشغيل كافية، يتعين على الدولة التدخل عن طريق إحدى السياسات التالية:

1 –**السياسة النقدية:** من خلال تخفيض معدلات الفائدة.

2 –**سياسة المالية:** من خلال زيادة معدلات الإنفاق الحكومي، وتخفيض معدلات الضرائب، وزيادة التحويلات الاجتماعية لفائدة الأفراد لتحفيز الاستهلاك.

يمكن للحكومة اعتماد إحدى السياسات السابقة لتحفيز الطلب الداخلي، أو المزاوجة بين سياستين أو أكثر. ومع ذلك، فإن السياسة الأكثر فعالية هي رفع معدلات الإنفاق الحكومي والانخراط في سياسة موسعة للأشغال والمشاريع الكبرى، مما يخلق حجم طلب داخلي إضافي، ويؤدي إلى زيادة معدلات التشغيل. يمكن تتبع مراحل تأثير الإنفاق الحكومي على معدلات التشغيل، وذلك بتوظيف الشكل الموالي.

[1] براهيم محمود الراضي، البطالة – حلول إسلامية فعالة ،- المكتب الجامعي الحديث، مصر 2005م، ص105.

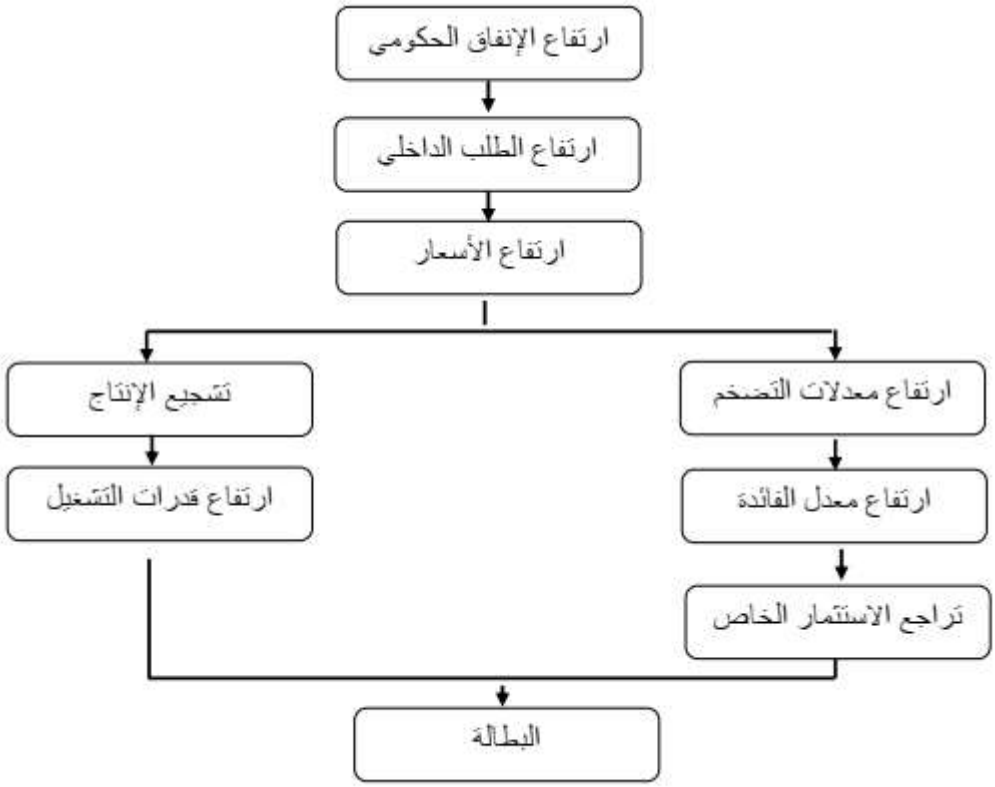

المصدر: كمال عايشي، سليم بوهيدل م، رجع سابق، ص6

من خلال النظر إلى الشكل السابق، يتضح أن زيادة الإنفاق الحكومي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات، حيث يشكل الإنفاق الحكومي جزءاً من الطلب الداخلي. ويؤدي هذا الزيادة إلى دفع المعدل العام للأسعار نحو الارتفاع، في انتظار تحرك الآلة الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي عن طريق زيادة الإنتاج. وبالتالي، يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على التشغيل وبالتالي خفض معدلات البطالة.

ومع ذلك، يجب أن لا يطول الانتظار كثيرًا، حيث إن زيادة معدلات التضخم يمكن أن تحدث عندما يتم الاستجابة ببطء للطلب الإضافي، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الفائدة على الإقراض وتقلص هامش حركة الاستثمارات الخاصة، مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وتأثيره سلبًا على معدلات البطالة. لذلك، يجب العمل على تحفيز الإنتاجية لتلبية الطلب الإضافي بأسرع وقت ممكن، وتبني سياسات اقتصادية حكيمة وفعالة لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وخفض معدلات البطالة.

الفصل الثاني

دراسة تحليلة قياسية لعلاقة الانفاق الحكومي بالبطالة و التضخم

1. تحديد معطيات الدراسة ومصادرها

في هذه الدراسة تم اختيار متغيرات الدراسة بما يتوافق مع النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، فقد اثبت ذلك في اطار دراسات عديدة دور المتغيرات المكونة للنموذج المختار في تفسير العلاقة المدروسة، لذا فاننا سنحاول ضبطه ضمن الاقتصاد الجزائري وضمن نموذج متكامل يعكس واقع هذا الاخير، ومن اجل تحديد متغيرات الدراسة يجب الاخذ بعين الاعتبار فرضيات الدراسة وهدفها ومتغيرات الدراسة هي: الانفاق الحكومي، معدل التضخم، معدل البطالة، وتم استخدام سلاسل زمنية سنوية للفترة 1990-2020 بعد ادخال اللوغاريتم النيبيري وذلك لازالة اللاتجانس في التباين الممكن تواجده في السلسلة.

- **الانفاق الحكومي:**
- **معدل التضخم:**
- **معدل البطالة:**

النموذج الرياضي:

قصد معرفة أثر تقلبات الانفاق الحكومي على معدلي التضخم والبطالة في الجزائر للفترة 1990-2020، تم صياغة النموذج الرياضي على الشكل الآتي:

$$\mathbf{INF} = \mathbf{f}(\boldsymbol{DEP})$$

$$\mathbf{UN} = \mathbf{f}(\boldsymbol{DEP})$$

حيث:

INF:متغير تابع، معدل التضخم؛

UN: متغير تابع، معدل البطالة؛

DEP: متغير مستقل، تمثل حجم الانفاق الحكومي.

المبحث الأول : الدراسة الوصفية للمتغيرات والارتباط

وقبل تقدير نموذج الدراسة لابد من القيام ببعض الخطوات المتمثلة في دراسة الإحصائيات الوصفية للبيانات المستعملة ودراسة الارتباط بين متغيرات النموذج.

المطلب الأول : الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

تم تلخيص أهم النتائج المتحصل عليها في الجدول التالي:

الجدول 2: الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة

المتغيرات Variables	المتوسط الحسابي Mean	الوسيط الحسابي Median	الانحراف المعياري Std.Dev	الحد الاعلى Maximum	الحد الادنى Minimum
LINF	1.614376	1.481346	1.032061	3.456317	-1.203973
LUN	2.792238	2.676261	0.444429	3.459466	2.282382
LDEP	7.702380	7.715830	1.064086	8.943284	5.357058

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على برنامج Eviews13

من خلال الجدول أعلاه توصلنا إلى مجموعة من النتائج لكننا سنوضح المتغيرات الرئيسية في الدراسة كمايلي:

- ✓ **معدل التضخم:** تتصف بيانات معدل التضخم في الجزائر بالتجانس إذ بلغ متوسطها الحسابي 1.61% وهو يقترب من انحرافها المعياري الذي يساوي 1.03%
- ✓ **معدل البطالة:**تتصف بيانات معدل البطالة في الجزائر بالتجانس إذ بلغ متوسطها الحسابي 2.79% وهو يقترب من انحرافها المعياري الذي يساوي 0.44%
- ✓ **الانفاق الحكومي:** تتصف بيانات الانفاق الحكومي في الجزائر بالتجانس إذ بلغ متوسطها الحسابي 7.70% وهو يقترب من انحرافها المعياري الذي يساوي 1.06%

المطلب الثاني : الارتباط بين المتغيرات

يستخدم هذا المقياس الإحصائي في تحليل طبيعة واتجاه العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بالاعتماد على مصفوفة معاملات الارتباط، وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم03: مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج القياسي

	LINF	LUN	LDEP

LINF	1.000000	0.211793	-0.455295
LUN	0.211793	1.000000	-0.866291
LDEP	-0.455295	-0.866291	1.000000

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews13.

من خلال الجدول يتضح مايلي:

- _ وجود علاقة ارتباط سلبية بين المتغير التابع LINF والمتغير التفسيري الانفاق الحكومي LDEP قدرها (0.45-)؛
- _وجود علاقة ارتباط سلبية بين المتغير التابع LUNPوالمتغير التفسيري الانفاق الحكومي LDEP قدرها(0.86-)؛
- وجود علاقة ارتباط ايجابية بين المتغير التابعLINFوالمتغير التابع LUNPقدره (0.21).

اختبار استقرارية السلاسل الزمنية والكشف عن جذر الوحدة:Unit Root Test:

من أجل تفادي مشكلة الانحدار الزائف، يتم دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة نستخداماختبار ADF،واختبار PPوالجدول أسفله يعرض نتائج اختبار الاستقرارية:

الجدول رقم4 : نتائج اختبارات الاستقرارية لسلسلة معدل التضخمLINF

المتغيرات		المركبة	نوع الاختبارات	
			Augmented	Phillips-Perron

			Dickey–Fuller	
LINF	عند المستوى	بدون قاطع	-1.593126 (0.1033)	-1.490545 (0.1250)
		الحد الثابت	-2.460411 (0.1348)	-2.307309 (0.1763)
		الحد الثابت واتجاه عام	−2.721592 (0.2356)	−2.744104 (0.2275)
	الفرق الاول	بدون قاطع	-8.074428 (0.0000)	−8.143907 (0.0000)
		الحد الثابت	-8.046156 (0.0000)	-8.046156 (0.0000)
		الحد الثابت واتجاه عام	-7.923219 (0.0000)	−8.030418 (0.0000)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال نتائج الجدول(05) وباستعمال اختباري ADF وPP، فإن السلاسل محل الدراسة غير مستقرة باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon وما يعزز هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر حتى من 10%فإنه على أساس هذا التحليل يمكننا التأكيد على عدم استقرارية هذه السلاسل، وبعد إجراء الفروق تبين أن متغير معدل التضخم يستقر عند (1)

الجدول رقم5 : نتائج اختبارات الاستقرارية لسلسلة معدل البطالةLUN

المتغيرات		المركبة	نوع الاختبارات	
			Augmented	Phillips–Perron

			Dickey–Fuller	
LUN	عند المستوى	بدون قاطع	-0.869581 (0.3310)	-0.691262 (0.4090)
		الحد الثابت	-0.562154 (0.8647)	-0.875165 (0.7821)
		الحد الثابت واتجاه عام	-1.545836 (0.7902)	-1.942302 (0.6078)
	الفرق الاول	بدون قاطع	-3.755519 (0.0005)	-3.846099 (0.0004)
		الحد الثابت	-3.751428 (0.0084)	-3.831853 (0.0069)
		الحد الثابت واتجاه عام	-3.620109 (0.0455)	-3.703156 (0.0382)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال نتائج الجدول(05) وباستعمال اختباري ADF وPP، فإن السلاسل محل الدراسة غير مستقرة باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon وما يعزز هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر حتى من 10%فإنه على أساس هذا التحليل يمكننا التأكيد على عدم استقرارية هذه السلاسل، وبعد إجراء الفروق تبين أن متغير معدل البطالة يستقر عند (1)

الجدول رقم6 : نتائج اختبارات الاستقرارية لسلسلة الانفاق الحكومي LDEP

المتغيرات		المركبة	نوع الاختبارات	
			Augmented	Phillips–Perron

			Dickey–Fuller	
LDEP	عند المستوى	بدون قاطع	-3.629559 (0.9998)	2.751135 (0.9998)
		الحد الثابت	-4.009317 (0.0043)	-3.805312 (0.0072)
		الحد الثابت واتجاه عام	−2.724031 (0.2347)	−2.744547 (0.2273)
	الفرق الاول	بدون قاطع	-2.007114 (0.0447)	−3.253150 (0.0021)
		الحد الثابت	/	/
		الحد الثابت واتجاه عام	-5.066259 (0.0017)	−5.095395 (0.0015)

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال نتائج الجدول(06) وباستعمال اختباري ADF وPP، فإن السلاسل محل الدراسة غير مستقرة باعتبار أن القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الحرجة لـ Mackinnon وما يعزز هذه النتيجة هو أن قيم الاحتمال الحرج أكبر حتى من 10%فإنه على أساس هذا التحليل يمكننا التأكيد على عدم استقرارية هذه السلاسل، وبعد إجراء الفروق تبين أن متغير الانفاق الحكومي يستقر عند I(1)

- **اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدود)Bounds test**

يعتبر أسلوبARDL المبني على نموذج UECM او اختبار الحدود ARDL Bound test المقترحة من قبل Pesaran and al (2001)الأنسب للكشف وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، حيث اختبار التكامل المشترك بتقدير نموذجUECM بالصيغة التالية:

$$\Delta INF = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \, \Delta INF_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \emptyset_i \, \Delta DEP_{t-i} + \lambda_1 INF_{t-1} + \lambda_2 DEP_{t-1} + +\varepsilon_t$$

$$\Delta UN = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_i \, \Delta UN_{t-1} + \sum_{i=0}^{q} \emptyset_i \, \Delta DEP_{t-i} + \lambda_1 UN_{t-1} + \lambda_2 DEP_{t-1} + +\varepsilon_t$$

ولإجراء اختبار وجود التكامل المشترك بين المتغيرات في النموذج، تتم صياغة الفروض كالآتي:

فرضية العدم: عدم وجود تكامل مشترك$H_0 = \lambda_1 = \lambda_2 = \lambda_3 = \lambda_4 = 0$

الفرضية البديلة: وجود تكامل مشترك$H_1 = \lambda_1 \neq \lambda_2 \neq \lambda_3 \neq \lambda_4 \neq 0$

- **النموذج01: أثر الانفاق الحكومي على معدل التضخم**

الجدول رقم 7: نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدود Bounds test)

القرار	الحد الأدنى	الحد الأعلى	قيمة F
يوجد تكامل مشترك	3.020	6.760	9.857686

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائيةF−statistic تساوي (9.857686) وهي اكبر من قيمة الحد الاعلى عند مستوى معنوية5% اي نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة.

- **اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج**

الشكل رقم 05: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

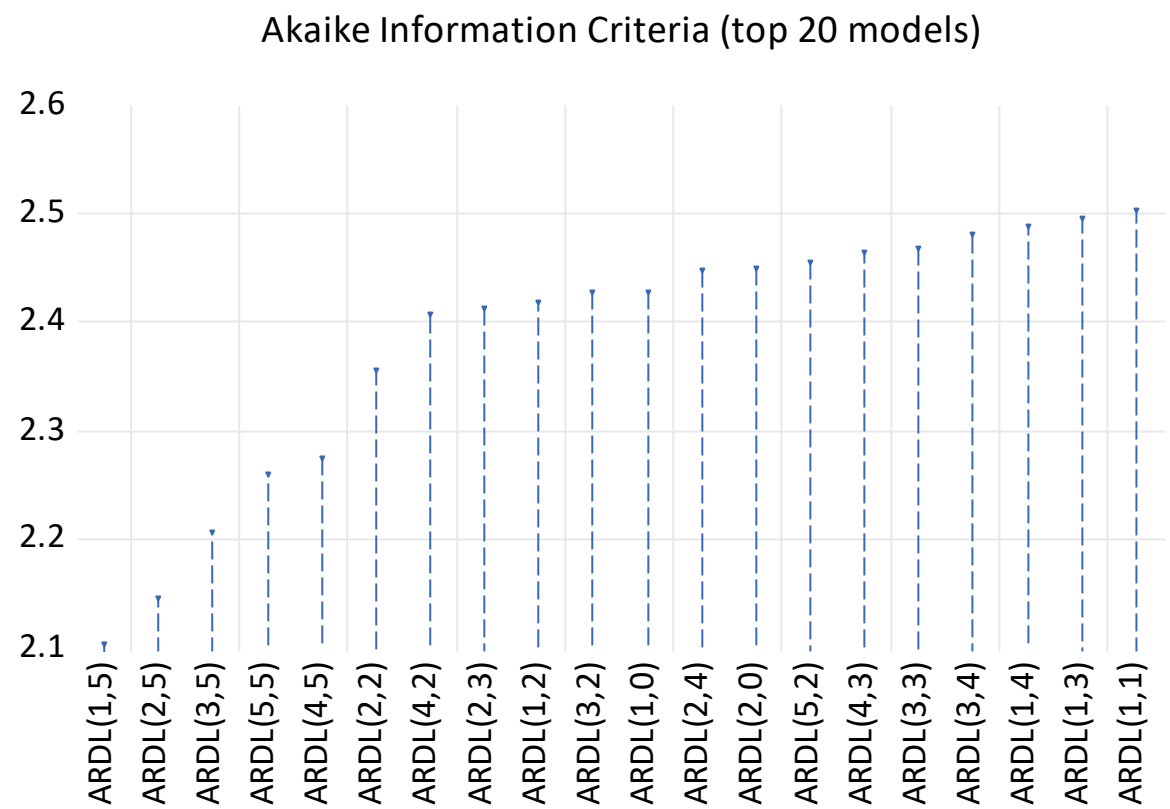

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

المبحث الثاني : تقدير معلمات النموذج لأجلين الطويل والقصير

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال اختبارات الحدود وقياس فترات الابطاء المثلى، نقوم بتقدير معلمات نموذج ARDL(1,5) قياس العلاقات طويلة الأجل لنموذج على مستوى الاجل الطويل والقصير وفقا لنموذج تصحيح الخطا غير المقيد UECM.

الجدول رقم8 : معلمات الاجل الطويل لنموذج(1,5)ARDL

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	0.386893	0.195857	1.975391	0.0598
C	-2.717712	1.748389	-1.554409	0.1332

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من الجدول أعلاه يتبين أنه في الأجل الطويل حجم الانفاق العام المؤخر بسنة واحدة ذو تأثير اقتصادي وغير معنوي على معدل التضخم، أي ان ارتفاع حجم الانفاق العام ب100%يؤدي الى زيادة معدل التضخم ب38%

أما الجدول الموالي فيلخص نتائج التقدير في الأجل القصير كالآتي:

الجدول رقم 9: نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LINF)
Method: ARDL
Date: 08/02/23 Time: 11:27
Sample: 1995 2020
Included observations: 26
Dependent lags: 5 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (5 max. lags): LDEP
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 30
Selected model: ARDL(1,5)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.917719	0.160097	-5.732273	0.0000
D(LDEP)	-0.734350	1.059154	-0.693337	0.4961
D(LDEP(-1))	1.091422	1.029332	1.060320	0.3016
D(LDEP(-2))	1.251552	1.054004	1.187426	0.2490
D(LDEP(-3))	1.972077	0.938710	2.100838	0.0485
D(LDEP(-4))	3.218843	0.937253	3.434337	0.0026

R-squared	0.667277	Mean dependent var	-0.095840
Adjusted R-squared	0.584097	S.D. dependent var	0.900781
S.E. of regression	0.580919	Akaike info criterion	1.950762
Sum squared resid	6.749331	Schwarz criterion	2.241092
Log likelihood	-19.35991	Hannan-Quinn criter.	2.034367
F-statistic	8.022028	Durbin-Watson stat	2.168927
Prob(F-statistic)	0.000275		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ CointEq(−1)* كانت اصغر من الواحد و ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5%، هذا ما يثبت صحة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، أي ان كل الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل بنسبة 91%، وبالنظر الى معلمات الاجل القصير يتبين ان حجم الانفاق العام المؤخر بأربع سنوات وثلاث سنوات يؤثران إيجابا وذات امعنوية احصائية على معدل التضخم أما متغيرة حجم الانفاق غير المبطئة كانت سالبة وغير معنوية أي زيادة حجم الانفاق بوحدة واحدة يؤدي الى انخفاض معدل التضخم ب0.73(نلاحظ وجود علاقة طردية ضعيفة بين الانفاق و معدل التضخم) اما باقي المتغيرات قد كانت مختلفة التأثير مابين الايجاب والسلب وغير معنوية احصائيا.

المطلب الأول : التحليل الاحصائي

-بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد 0.667277مما يعني أن المتغير التفسيري استطاع تفسير معدل التضخمبقيمة66.72% وهي نسبة جيدة للتحليل والدراسة؛

-المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار فيشر بلغت8.022028باحتمال مرافق يساوي 0.0000وهوأقل من 0.05مما يعني رفض الفرضية المعدومة أي أن النموذج ككل مقبول إحصائيا.

الاختبارات التشخيصية للنموذج:

بعد تقدير نموذج ARDL،فإنه من الضروري أن يخلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقا، وللتحقق قمنا بمجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 10: نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجARDL المقدر

الاختبار	Value	Prob-value
Breusch-Godfrey	F-statistic =0.508123	0.6110
Jarque Berra	1.039851	0.594565
ARCH	F-statistic =0.116309	0.7362
Ramsey RESET	F-statistic =0.671178	0.5111

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتEviews13

- يشير اختبارB-J(Breusch-Godfrey)الى عدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء باعتبار ان قيمة الاحتمال المقابل للإحصائية Fأكبر من مستوى معنوية 5% .
- تشير إحصائيةJarque-Bera (J-B) الى ان البواقي تتبع توزيعا طبيعيا باعتبار ان قيمة الاحتمال أكبرمن مستوى معنوية5.%
- تشير الإحصائية (ARCH) الى ثبات في تباين الأخطاء باعتبار ان قيمة الاحتمال المقابل للإحصائيةFأكبرمن مستوى معنوية5%
- تشير الإحصائية R-REST Ramsey RESET الى صحة الشكل الدالي للنموذج باعتبار ان قيمة الاحتمالأكبر من مستوى معنوية5%.

اختبار استقرار النموذج(Stability Test)

يتم ذلك من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUMواختبار CUSUMSQالذي

يتعلق بسلوك المجموع التراكمي لمربعات البواقي الذي تم اقتراحه من قبل(**Brown,1975**)ويتضح من هذين الاختبارين كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 6: نتائج اختبار استقرار الهيكلي

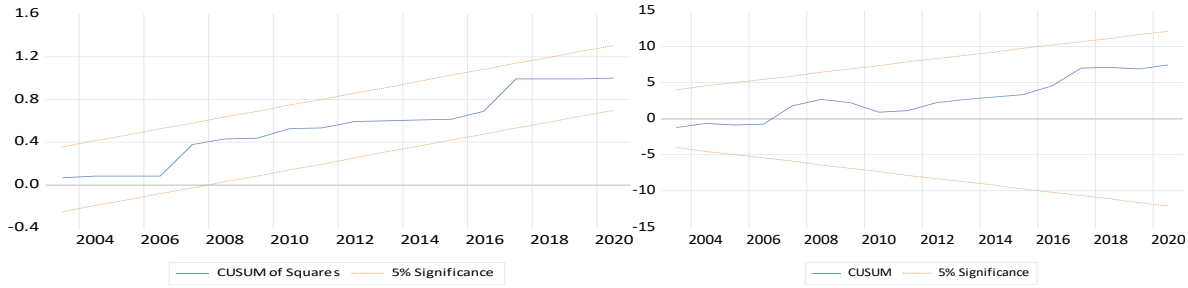

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن كل من مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية 5%ومما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وعليه توضح نتائج الاختبارات السابقة ملائمة النموذج المستخدم وأن نتائجه تتسم بجودة توفيق مرتفعة.

المطلب الثاني : أثر الانفاق الحكومي على معدل البطالة

الجدول رقم 12: نتائج اختبار التكامل المشترك(اختبار الحدود Bounds test)

قيمة F	الحد الأعلى	الحد الأدنى	القرار
7.671535	6.760	3.020	يوجد تكامل مشترك

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن القيمة الإحصائيةF-statistic تساوي (7.671535) وهي اكبر من قيمة الحد الاعلى عند مستوى معنوية5% اي نقبل الفرضية البديلة بوجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة .

اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج

الشكل رقم 07: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

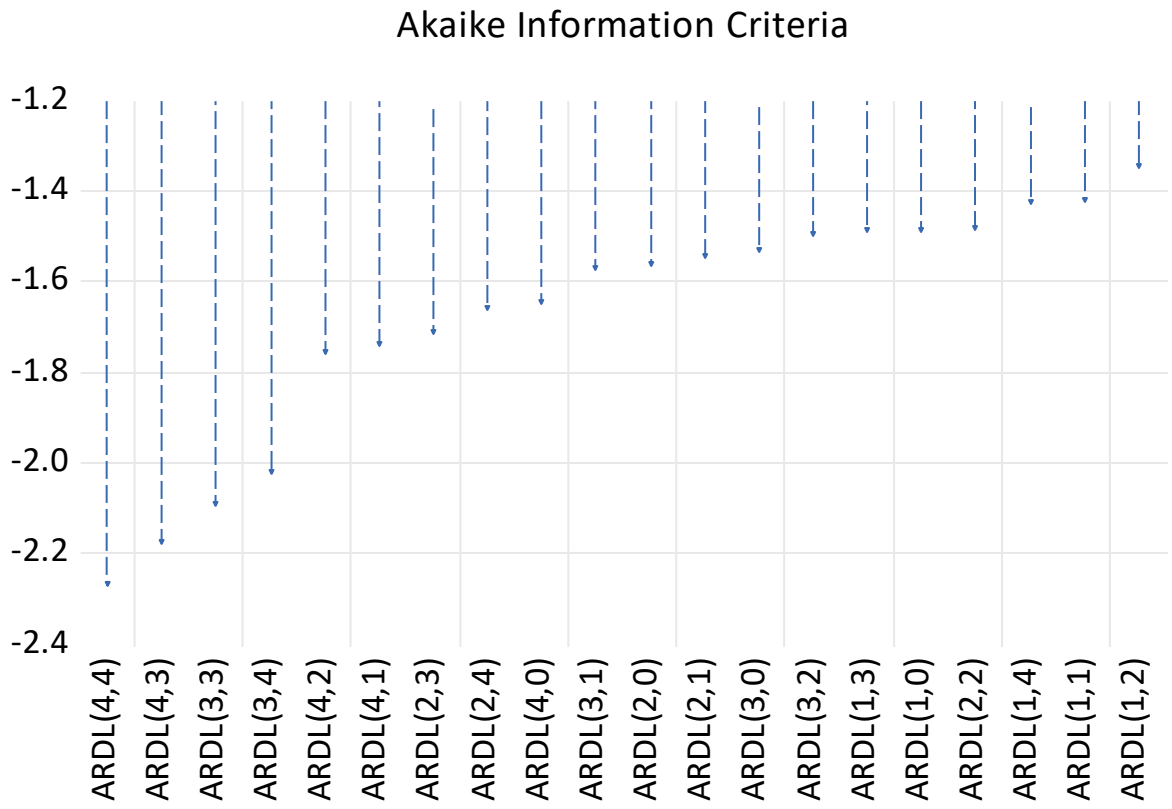

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

تقدير معلمات النموذج لأجلين الطويل والقصير

بعد التأكد من وجود خاصية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج من خلال اختبارات الحدود،وقياس فترات الابطاء المثلى، نقوم بتقدير معلمات نموذج ARDL(4,4) قياس العلاقات طويلة الأجل لنموذجعلى مستوى الاجل الطويل والقصير وفقا لنموذج تصحيح الخطا غير المقيد UECM.

الجدول رقم 00: معلمات الاجل الطويل لنموذج(4,4)ARDL

Variable *	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LDEP(-1)	-0.448888	0.045877	-9.784572	0.0000
C	6.367506	0.404102	15.75717	0.0000

Note: * Coefficients derived from the CEC regression.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من الجدول أعلاه يتبين أنه في الأجل الطويل حجم الانفاق العام المؤخر بسنة واحدة ذو تأثير اقتصادي و معنوي على معدل البطالة، أي ان ارتفاع حجم الانفاق العام ب100%يؤدي الى انخفاض معدل البطالة ب44%

أما الجدول الموالي فيلخص نتائج التقدير في الأجل القصير كالآتي:

الجدول رقم 13: نتائج تقديرمعلمات الأجل القصيرومعلمة تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LUN)
Method: ARDL
Date: 08/02/23 Time: 16:08
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Dependent lags: 4 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (4 max. lags): LDEP
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 20
Selected model: ARDL(4,4)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
COINTEQ*	-0.522557	0.103034	-5.071706	0.0001
D(LUN(-1))	0.230918	0.149352	1.546135	0.1386
D(LUN(-2))	0.669176	0.162337	4.122145	0.0006
D(LUN(-3))	0.509787	0.182081	2.799774	0.0114
D(LDEP)	0.289023	0.133371	2.167067	0.0431
D(LDEP(-1))	0.299853	0.137521	2.180411	0.0420
D(LDEP(-2))	-0.445028	0.095039	-4.682571	0.0002
D(LDEP(-3))	-0.273431	0.141540	-1.931835	0.0684

R-squared	0.749884	Mean dependent var	-0.023724
Adjusted R-squared	0.657737	S.D. dependent var	0.109707
S.E. of regression	0.064182	Akaike info criterion	-2.412990
Sum squared resid	0.078267	Schwarz criterion	-2.029039
Log likelihood	40.57537	Hannan-Quinn criter.	-2.298821
F-statistic	8.137843	Durbin-Watson stat	1.941312
Prob(F-statistic)	0.000128		

* p-values are incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان معلمة تصحيح الخطأ $CointEq(-1)^*$ كانت اصغر من الواحد و ذات دلالة احصائية عند مستوى المعنوية 5%، هذا ما يثبت صحة وجود علاقة توازنية طويلة الاجل ، أي ان كل الاختلالات التي تحدث في الاجل القصير يتم تصحيحها في الاجل الطويل بنسبة 52%، وبالنظر الى معلمات الاجل القصير يتبين ان حجم الانفاق العام المؤخر بسنة وسنتين يؤثران إيجابا وسلبا وذاتا معنوية احصائية على معدل البطالة كما جاءت متغيرة حجم الانفاق غير المبطئة موجبة ومعنوية أي زيادة حجم الانفاق بوحدة واحدة يؤدي الى ارتفاع معدل البطالة ب0.30 اما باقي المتغيرات قد كانت مختلفة التأثير مابين الايجاب والسلب وغير معنوية احصائيا.

التحليل الاحصائي:

-بلغت القدرة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة معامل التحديد 0.749884مما يعني أن المتغير التفسيري استطاع تفسير معدل التضخم بقيمة74.98% وهي نسبة جيدة للتحليل والدراسة

-المعنوية الكلية للنموذج من خلال اختبار فيشر بلغت7.137843باحتمال مرافق يساوي 0.0000وهوأقل من 0.05مما يعني رفض الفرضية المعدومة أي أن النموذج ككل مقبول إحصائيا.

الاختبارات التشخيصية للنموذج:

بعد تقدير نموذج ARDL،فإنه من الضروري أن يخلو النموذج من مشاكل الارتباط الذاتي للأخطاء، من أجل أن يكون تقدير المعلمات متسقا، وللتحقق قمنا بمجموعة من الاختبارات التشخيصية لبواقي نموذج تصحيح الخطأ المقدر وكانت النتائج كالتالي:

الجدول رقم 14: نتائج الاختبارات التشخيصية لنموذجARDL المقدر

الاختبار	Value	Prob-value
Breusch-Godfrey	F-statistic =1.379168	0.2819
Jarque Berra	1.249004	0.535528
ARCH	F-statistic =0.934666	0.3433
Ramsey RESET	F-statistic =0.454627	0.6555

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجاتEviews13

- يشير اختبارJ-B(Breusch-Godfrey)الى عدم وجود ارتباط تسلسلي للأخطاء باعتبار ان قيمة الاحتمال المقابل للإحصائيةFأكبر من مستوى معنوية 5% .
- تشير إحصائيةJarque-Bera (J-B) الى ان البواقي تتبع توزيعا طبيعيا باعتبار ان قيمة الاحتمال أكبرمن مستوى معنوية5.%
- تشير الإحصائية (ARCH) الى ثبات في تباين الأخطاء باعتبار ان قيمة الاحتمال المقابل للإحصائيةFأكبرمن مستوى معنوية5%
- تشير الإحصائية R-REST Ramsey RESET الى صحة الشكل الدالي للنموذج باعتبار ان قيمة الاحتمالأكبر من مستوى معنوية5%.

اختبار استقرار النموذج(Stability Test)

يتم ذلك من خلال اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة CUSUMواختبار CUSUMSQالذي يتعلق بسلوك المجموعالتراكميلمربعات البواقي الذي تم اقتراحه من قبل**(Brown,1975)**ويتضح من هذين

الاختبارين كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 07: نتائج اختبار استقرار الهيكلي

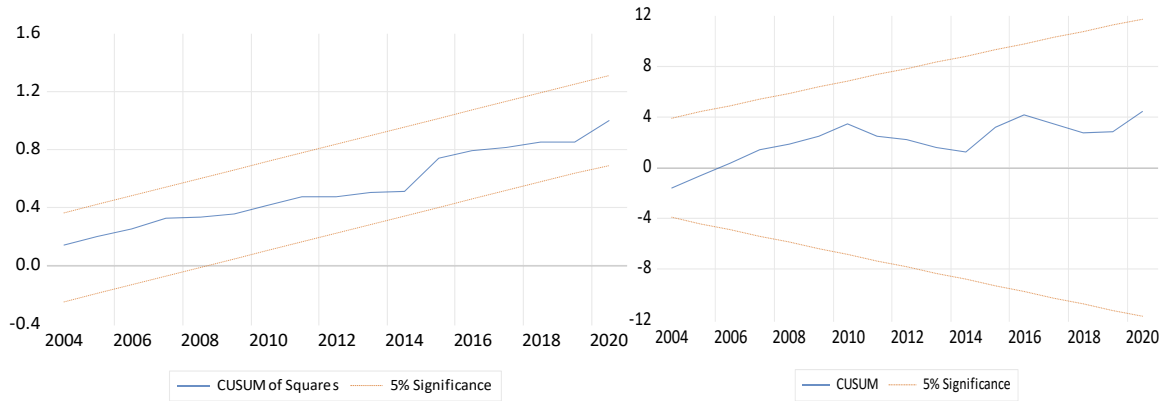

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات Eviews13

من خلال الشكل أعلاه يتضح أن كل من مجموع البواقي ومجموع مربعاتها تتحرك داخل حدود المعنوية 5%ومما يعني أن النموذج مستقر من الناحية الهيكلية وعليه توضح نتائج الاختبارات السابقة ملائمة النموذج المستخدم وأن نتائجه تتسم بجودة توفيق مرتفعة.

خاتمة :

لقد حاولنا من خلال هذا البحث أن نقيم التجربة الجزائرية في مجال تطبيق سياسة مالية توسعية، و تقييم نجاحها و نجاعتها في الحد من ظاهرة البطالة و الحافظة على استقرار الأسعار. وذلك بقياس أثر النفقات العامة على معدلي البطالة و التضخم.

و من خلال دراستنا قمنا بتقدير أثر الإنفاق العام على معدلي البطالة و التضخم وذلك باستعمال الطرق الإحصائية و النماذج القياسية الأنسب لذلك، بحيث قمنا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية لتجنب النتائج الزائفة. ثم حاولنا التدرج في استعمال الطرق القياسية لتقدير هذا الأثر ، وكإجابة للإشكالية المطروحة و فرضيات البحث، خلصنا إلى ما يلي:

– هناك علاقة عكسية بين الإنفاق العام و معدل البطالة في الجزائر، حيث كانت المرونة سالبة، وقد أدى التوسع في النفقات العامة إلى انخفاض معدلات البطالة.

– توجد علاقة طردية ضعيفة بين النفقات العامة و معدل التضخم في الجزائر، حيث تساهم الزيادة في النفقات العامة بنسبة ضعيفة جدا في ارتفاع الأسعار.

– عدم قدرة نماذج الانحدار الخطي البسيط على تفسير الظواهر الاقتصادية الكلية مقارنة بنماذج شعاع الانحدار الذاتي

– يعتبر مشكل المعطيات الإحصائية في الجزائر أكبر هاجس يواجه المختصين في مجال القياس الاقتصادي، كما أن أغلب النماذج القياسية المطبقة ليست ذو جودة إحصائية عالية.

بعد هذه النتائج المحصل عليها و من أجل تحكم أكثر في معدلي البطالة و التضخم نقترح التوصيات التالية. أصحاب المدخرات الخاصة للتوجه نحو النفقات الاستثمارية بدلا من النفقات الاستهلاكية و تشجيع المساهمة في التنمية.

– التحكم في الإصدار النقدي، وذلك بإبعاد كمية النقود الزائدة عن أسواق السلع و الخدمات .

– تشجيع القطاعات الإنتاجية، مثل القطاع الزراعي الذي يعتبر المسؤول عن بروز ظاهرة التضخم في معظم الاقتصادات النامية، وكذلك معالجة المشاكل التي يعاني منها القطاع الصناعي و خاصة فيما يتعلق بزيادة الإنتاجية و تحسين كفاءة الأداء و ضرورة العمل على تغيير هيكل الإنتاج الوطني و تنويعه

من أجل تنويع مصادر الدخل الوطني و خلق جهاز إنتاجي قوي بإمكانه تلبية الطلب الزائد. تنظيم سوق العمل بتوفير قاعدة بيانات أساسية متكاملة عنه، و ضمان شفافية أكثر .

– ربط عملية التدريب و التعليم، و تكييف التخصصات في المؤسسات التعليمية (الجامعات، المعاهد...) مع احتياجات سوق العمل.

– دعم و تشجيع القطاع الخاص الذي يتميز بكثافة العمالة من خلال المزايا و الحوافز المقدمة له، تناسبا مع حجم فرص العمل التي بإمكانه توفيرها.

– الاهتمام أكثر بالمعطيات الكلية و الحرص على تطوير الجهاز الإحصائي للحصول على معطيات قريبة من الواقع، تستخدم في الدراسات القياسية لتسطير السياسات الصحيحة و الرشيدة

قائمة المراجع:

الكتب:

1. أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي ، دار الثقافة للنشر و التوزيع عمان، الطبعة الأولى الإصدار الثاني 2007
2. إسماعيل عبد الرحمان ، حربي محمد ، موسى عريفات ، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل لنشر ، عمان الطبعة الأولى ، 1999م.
3. تومي صالح ، مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي، دار أسامة للطباعة والنشر والاشهار، الجزائر، 2004م.
4. حسين محمد سمحان ، محمود حسين الوادي، إبراهيم خريس . زياد المذيبة ، المالية العامة من المنظور الإسلامي ، دار صفاء للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولى ، 2010
5. خالد الخطيب ، احمد سامية ، أسس المالية العامة ، دار وائل للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الثانية 2008م.
6. الروبي نبيل ، نظرية التضخم، مؤسسة الثقافة الجامعية ، الإسكندرية الطبعة الثانية، 1984م
7. سليمان مجدي، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام دار ، غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة 2002م.
8. سوزي عبدلي ناشد ، اساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت 2009.
9. طارح الحاج ، المالية العامة ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان ، الطبعة الأولى ، 2009م

10. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، الطبعة الثانية 2005
11. عناية غازي حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية 1985 م
12. محمود حسين الوادي ، زكرياء احمد عزام ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة عمان ، الطبعة الأولى، 2007م،
13. نزار سعد الدين العيسى ، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقات ، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ، الطبعة الأولى،2006م

المجالات والدورات العلمية:

14. ابراهيم محمود الراضي، البطالة – حلول إسلامية فعالة ،– المكتب الجامعي الحديث، مصر 2005م
15. أحمد ركان ، رابح بلعباس/ مداخلة بعنوان : العلاق بين الانفاق العام والبطالة، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1973 –2008.
16. أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية دراسة حالة الجمهورية اليمنية(2003–1990) مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير 2006 .م
17. عناية غازي حسين ، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 2000م.
18. ناصر دادي عدون، عبد الرحمان العايب، البطالة وإشكالية التشغيل ضمن برامج التعديل الهيكلي للاقتصاد من خلال حالة الجزائر، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، 15. 2010.

1. متغيرات الدراسة

السنوات	معدل التضخم	معدل البطالة	حجم الانفاق الحكومي
1990	16.7	19.66	136.5
1991	25.9	20.6	212.1
1992	31.7	24.4	420.131
1993	20.5	23.15	476.627
1994	29	24.3	566.329
1995	29.8	28.1	759.617
1996	18.7	28.2	724.609
1997	5.7	28.6	845.196
1998	5	28	875.739
1999	2.6	29.2	961.682
2000	0.3	30	1178.122
2001	4.2	28.4	1321.028
2002	1.4	25.7	1550.646
2003	4.3	23.7	1639.265
2004	4	17.7	1888.93
2005	1.4	15.3	2052.037
2006	2.30	12.3	2453.014
2007	3.7	11.8	3108.669
2008	4.90	11.3	4191.053
2009	5.7	10.2	4246.334
2010	3.9	10	4466.94
2011	4.5	10	5731.407
2012	8.9	11	7058.1
2013	3.3	9.30	6024.1
2014	2.9	9	6995.7
2015	4.8	11.2	7656.3
2016	6.4	10.5	7297.5
2017	5.60	10.3	7282.6
2018	4.3	10.4	6800
2019	2	10.5	7561.78
2020	2.4	12.2	7214.793

2. دراسة استقرارية المتغيرات

متغيرة معدل التضخم

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.593126	0.1033
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.490545	0.1250
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.645131
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.383256

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.074428	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.143907	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.606479
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.580996

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.460411	0.1348
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.307309	0.1763
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.573980
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.464850

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.046156	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.046156	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.594076
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.594076

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.744104	0.2275
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.547382
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.561460

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-8.030418	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.590538
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.552035

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-7.923219	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LINF has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.721592	0.2356
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

متغيرة معدل البطالة

Null Hypothesis: D(LUN) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.755519	0.0005
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LUN has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.869581	0.3310
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LUN has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.691262	0.4090
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011751
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.023230

Null Hypothesis: D(LUN) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.846099	0.0004
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011336
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012652

Null Hypothesis: D(LUN) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.751428	0.0084
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LUN has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.562154	0.8647
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LUN) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.831853	0.0069
Test critical values:	1% level	-3.679322	
	5% level	-2.967767	
	10% level	-2.622989	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011197
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012299

Null Hypothesis: LUN has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.875165	0.7821
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011673
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.023608

Null Hypothesis: D(LUN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.620109	0.0455
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LUN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.545836	0.7902
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LUN) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.703156	0.0382
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.011193
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.012213

Null Hypothesis: LUN has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.942302	0.6078
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.010813
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.021528

متغيرة الانفاق الحكومي

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		3.629559	0.9998
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.007114	0.0447
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		2.751135	0.9978
Test critical values:	1% level	-2.644302	
	5% level	-1.952473	
	10% level	-1.610211	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.029816
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.050668

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.253150	0.0021
Test critical values:	1% level	-2.647120	
	5% level	-1.952910	
	10% level	-1.610011	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.026093
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.019144

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.009317	0.0043
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.805312	0.0072
Test critical values:	1% level	-3.670170	
	5% level	-2.963972	
	10% level	-2.621007	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.016435
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.018621

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.724031	0.2347
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=7)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.066259	0.0017
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: LDEP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.744547	0.2273
Test critical values:	1% level	-4.296729	
	5% level	-3.568379	
	10% level	-3.218382	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.014619
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.020990

Null Hypothesis: D(LDEP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.095395	0.0015
Test critical values:	1% level	-4.309824	
	5% level	-3.574244	
	10% level	-3.221728	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.018169
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.013579

النموذج الاول

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 1
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 26

Test Statistic	Value
F-statistic	9.857686

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	3.303	3.797	4.090	4.663	6.027	6.760
Asymptotic	3.020	3.510	3.620	4.160	4.940	5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

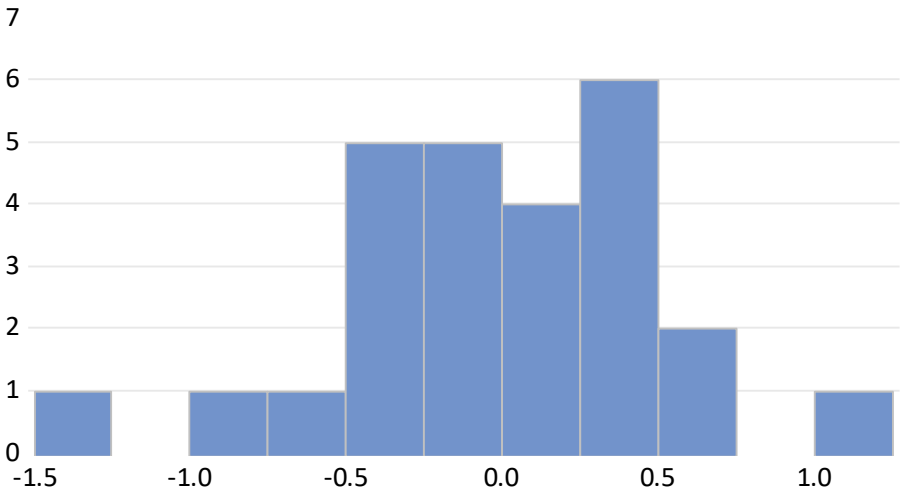

Series: Residuals
Sample 1995 2020
Observations 26

Mean	8.88e-16
Median	-0.041554
Maximum	1.058732
Minimum	-1.376526
Std. Dev.	0.519589
Skewness	-0.417119
Kurtosis	3.513722
Jarque-Bera	1.039851
Probability	0.594565

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.508123	Prob. F(2,16)	0.6110
Obs*R-squared	1.552775	Prob. Chi-Square(2)	0.4601

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.116309	Prob. F(1,23)	0.7362
Obs*R-squared	0.125787	Prob. Chi-Square(1)	0.7228

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LINF LINF(-1) LDEP LDEP(-1) LDEP(-2) LDEP(-3) LDEP(-4) LDEP(-5) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.671178	17	0.5111
F-statistic	0.450480	(1, 17)	0.5111
Likelihood ratio	0.679999	1	0.4096

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.174232	1	0.174232
Restricted SSR	6.749331	18	0.374963
Unrestricted SSR	6.575098	17	0.386770

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	-19.35991
Unrestricted LogL	-19.01991

النموذج الثاني

Bounds Test

Null hypothesis: No levels relationship
Number of cointegrating variables: 1
Trend type: Rest. constant (Case 2)
Sample size: 27

Test Statistic	Value
F-statistic	7.671535

Bounds Critical Values

	10%		5%		1%	
Sample Size	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
30	3.303	3.797	4.090	4.663	6.027	6.760
Asymptotic	3.020	3.510	3.620	4.160	4.940	5.580

* I(0) and I(1) are respectively the stationary and non-stationary bounds.

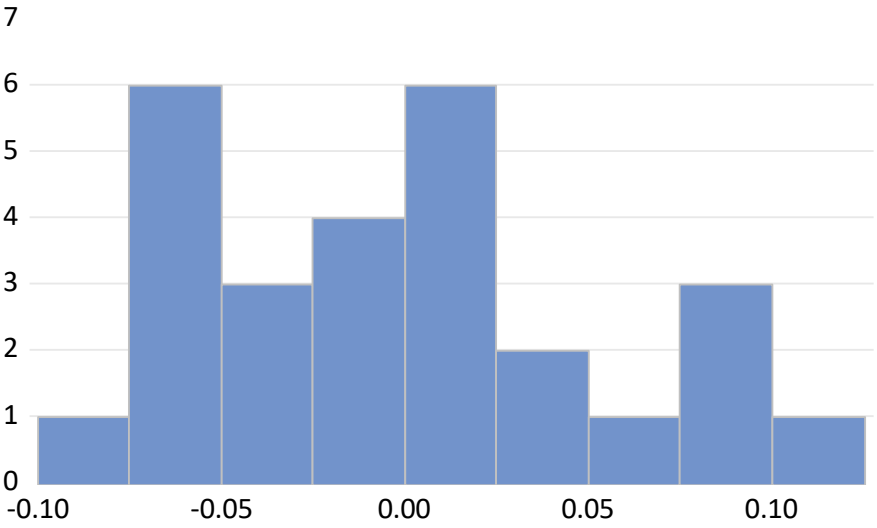

Series: Residuals
Sample 1994 2020
Observations 27

Mean	9.97e-17
Median	-0.004711
Maximum	0.102983
Minimum	-0.092166
Std. Dev.	0.054866
Skewness	0.383906
Kurtosis	2.278412
Jarque-Bera	1.249004
Probability	0.535528

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.379168	Prob. F(2,15)	0.2819
Obs*R-squared	4.193808	Prob. Chi-Square(2)	0.1228

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.934666	Prob. F(1,24)	0.3433
Obs*R-squared	0.974600	Prob. Chi-Square(1)	0.3235

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: LUN LUN(-1) LUN(-2) LUN(-3) LUN(-4) LDEP LDEP(-1) LDEP(-2) LDEP(-3) LDEP(-4) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.454627	16	0.6555
F-statistic	0.206685	(1, 16)	0.6555
Likelihood ratio	0.346548	1	0.5561

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000998	1	0.000998
Restricted SSR	0.078267	17	0.004604
Unrestricted SSR	0.077269	16	0.004829

LR test summary:

	Value
Restricted LogL	40.57537
Unrestricted LogL	40.74864